
مختارات ميريت
العولمة
فرص ومخاطر
السيد يسين
تحرير: د. شبل بدران
ميريت
Bibliotheca Alexandrina
0205887

العولمه

فرص..ومخاطر

السيد ياسين

تحرير

د. شبل بدران

السيديسين

العولمة فرص ومخاطر

ميريت للنشر والمعلومات
٦ب شارع قصر النيل
ت : ٥٧٥١٥٠٠
merit56@hotmail.com
المدير العام :محمد هاشم

الغلاف للفنان
أحمد اللباد

الطبعةالاولى
القاهرة ٢٠٠٠
رقم الايداع
٩٩/١٨٠٥٣

العـولمـه

فـرص.. ومخـاطـر

العولمه ... فرص ومخاطر

سيظل عام ١٩٨٩ عاماً حاسماً فى تاريخ البشرية ليس فقط لأنه تم فيه تفكيك الاتحاد السوفيتى وتحلل منظومه البلدان الاشتراكيه، ولكن للتداعيات الدراماتيكيه التى حدثت فى اعقاب انهيار الاتحاد السوفيتى، حيث تبدلت مفاهيم الصراع المحلى والدولى، واستأسد النظام الرأسمالى العالمى بقيادة الولايات المتحده الامريكيه على العالم، واصبحنا أما شمولية رأسماليه جديدة، سيطرت على العالم ومنظماته وهيئاته وأخذت توجه كل آليات الصراع الدولى لصالح الولايات المتحده الامريكيه.

وترتب على ذلك ظهور العديد من المفاهيم والمقولات السياسية والفكرية والايديولوجيه حول «نهاية التاريخ» بزوال الاتحاد السوفيتى ونجاح النموذج الرأسمالى للأبد. حيث لم يعد أمام بلدان الجنوب إلا الإنصياع لكافة شروط النظام الرأسمالى العالمى والهيمنة الامريكية على العالم، وتكرس ذلك بتداعيات حرب الخليج الثانيه والموقف الدولى والمحلى من العراق، وماحدث فى البوسنه والهرسك وتشيكوسلوفاكيا والصراع العربى الاسرائيلى.

وفى خضم تلك الاحداث ظهرت مفاهيم «العولمه» و «الكوكبية» و «الكونيه» وغيرها من المفاهيم السياسية التى شغلت

الفضاء الفكرى على الصعيد المحلى الدولى بالتنظير والفهم والتحليل، وبعد مرور عقد من الزمان على تلك الاحداث والمفاهيم وبصرف النظر عن محاولات التنظير هل هى عولمة أم كوكبيه أم كونيه أم هيمنه جديدة وشمولية جديدة بأقنعه جديده، الا أن الثابت للمحلل المدقق ومالك القدرة النقدية على الفهم والتحليل دون ضيق أفق أو تعصب مذهبى او ايديولوچى، ان العالم أصبح فضاءً مفتوحاً للجميع وان قوانين التجارة متمثلة فى اتفاقية الجات وتوابعها، تعنى المنافسة الشديده على الاسواق، وسيظل السوق مجالا للصراع السياسى بالدرجة الأولى، والمنافسه تعنى القدرة على الجودة التى تستند بالاساس الى العلم والمعرفه، كل ذلك يتم فى زخم من الثورة العلميـة والتكنولوچية متمثله فى ثورة الاتصالات والمعارف والكمبيوتر والانترنيت وغيرها.

من هنا فان الانفتاح الثقافى والاتصالى الحادث اليوم فى حاجة الى علم ومعرفه، من هنا أيضا أصبحت المعرفه قوة والمعرفه لم تعد تعتمد على الإنتاج المحلى والوطنى ولكن المعرفه التى يقدمها العلم فى كافة مجالاته هى عماد التقدم والقوة..

فإذا كان من مظاهر العولمه باعتبارها فرص .. ومخاطر ان المعرفه مدخل اساسى للتعامل مع مستجدات العصر، وان التنافس

جـوهر التـعـامل الدولى، والتنافس يستند بدوره على المعرفه، وان المجتمع المحلى لم يعد مجتمعا مغلقا، ولـم تعد هناك دوله فى العالم اليوم تستطيع إن تخفى ممارساتها السياسية أو القمعيه على العالم، فان الهاجس الديمقراطى فى حاجة الى تفعيل وتعظيم.

كل ذلك يلقى من وجهة نظرنا أعباء على النظام التعليمى المناط به تربيه وتعليم مواطن الالفية الثالثه، فالديمقراطية والمعرفه والحريه والجوده وتفعيل إمكانات البشر أمر جوهرى ومطلب أساسى لتطوير النظم التعليميه، لأن النظام التعليمى هو المناط به نقل المعرفه واكسابها للطلاب وكذا إقامة حد أدنى من الديمقراطيه وخلق جو من الثقه والاعتراف بالآخر وقبول الرأى الآخر للطلاب من الصغر، اذا لم يكن النظام التعليمى على مستوى تلك الاحداث والتداعيات فأن قطار العولمه سيمضى سريعا من أمامنا ولن تتاح لنا حتى فرصه للتأمل..

والندوة التى نقدم لها الآن، والتى كان فارسها الاستاذ السيد يس وهو أحد المخلصين لأفكاره والمؤمنين بمرونة الحركه وفقا أي مستجدات تطرح رؤى جديده وفهم جديد للعالم.. ونحن نعتقد أن إسهام الاستاذ السيد يس فى مجال الدراسات السياسية والاجتماعية واشتباكه الدائم مع الافكار الجديده دون تعصب أو

تحيز يطرح علينا نموذجاً للمثقف الذى يرتبط بقضايا وطنه وأمته ويحاول دائما اعمال العقل والنقد فى الافكار والرؤى السائده على الساحه الثقافيه والسياسية.

ولاشك أن غالبيه الافكار الواردة فى الندوة تفتح أفقا جديداً وفضاء اوسع للتعامل مع المفاهيم والمقررات التى خلقها تفكك وانهيار الاتحاد السوفيتى وهيمنة النظام الرأسمالى، واذا كانت العولمه كما يقول الاستاذ السيد يس هى فرص ومخاطر فإن ذلك يتوقف بالاساس على كم العمل والانجاز الوطنى والمحلى على كافة الاصعدة فى محاولة المشاركة والمساهمة فى هذا النظام العالمى الجديد، ولاشك أن الصيغ الجديدة التى أخذت فى الظهور وفى الادبيات السياسية «الطريق الثالث» وهى صيغ نابعه أساساً من الليبرالية الرأسمالية وتحديداً أفكار «تونى بلير» وبل كلينتون، وغيرهم من رجال السياسة الذين يحاولون أن يفتحوا أفقا جديداً أو اتجاها جديداً ليس توفيقيا أو تلفيفا، ولكنه اتجاه يحاول أن يحقق السعادة للانسان أو يحقق له أقصى إستغلال لقدراته وإمكاناته..

والسؤال: أين نحن من كل ذلك؟! لقد أسفرت المعارك الأيديولوچية على اتجاهين متناقضين، إتجاه مع العولمه والكوكبيه بشكل مطلق بوصفها خلاص للعالم والبشرية من أزمتها الطاحنه،

والاتجاه الآخر يرى أن العولمه شر لابد من إجتنابه، ولاشك أن كلا الموقفين لايقدم جديداً ولايقدم رؤى للتعامل والتفاعل مع تلك القضايا. أن الامر فى حاجة الى مزيد من الفهم والتحليل والتعامل مع المستجدات الواقعة فعلا والتى ليست فى حاجة الى أن نعترف بها أولا نعترف، هى واقع معاش، ولابد أن نتعامل معها بروح نقدية وعلمية تحاول أن ترى الصورة فى إجمالها وليس جانب واحد منها وأن نرى الصورة فى تلاوينها وليس فى لون واحد لها، انها صورة معقده وفى حاجة الى عقل نقدى قادر على تجاوز معضلات الواقع والتعامل بلياقه ذهنية مع مستجدات العصر.

د. شبل بدران

نحو خريطة معرفية للعولمه *

د. شبل بدران:

أَعرب عن سعادتي بالأستاذ السيد ياسين، الذي نبهنا منذ فترة طويلة تتجاوز العقدين من الزمان - إلي ما كنا نسعي إليه من إعمال العقل النقدي وتقليل الاعتماد علي الدوجما في التفكير، وأن الأمور لا تأخذ الموقف الحدي، وذلك منذ أن دعم الرابطة ودعم جماعة إجتماعيات التربية في مؤتمرها العلمي الأول، وكان بعنوان (الديمقراطية والتعليم في مصر) وفتح لنا بوابة الأهرام العريقة دعماً أدبياً ومعنوياً ومادياً دونما تدخل، فكان نعم الأستاذ ونعم الصديق، وقامت هذه الجماعة في نشاطها حتي الآن، والذي اعتدنا في الرابطة أن يكون ضمن الموسم الثقافي لقاء معه، أما الموضوع، فهو موضوع يشغل مساحة كبيرة من الفضاء المعرفي الذي نعيشه، موضوع طاغي علي أذهاننا، وفي قراءتنا.

فنحن في حاجة إلي إعمال للعقل ومحاولة لرؤية نقدية لفكرة العولمة أو الكوكبة أو هيمنة النظام العالمي الجديد، فهناك كثير من

* (ندوة رابطة التربية الحديثة التى عقدت مساء الخميس الثالث من ديسمبر ١٩٩٨ وكان المتحدث المفكر والكاتب الاستاذ السيد ياسين، مستشار مركز الدراسات السياسية والاستراتيجية واستاذ علم الاجتماع السياسى بالمركز القومى للبحوث الاجتماعية والجنائية).

الأطروحات التي تطرح علي الساحة، إما أن تأخذ منحي إقتصادي أو اجتماعي أو ثقافي، فنزعم أن وزن العولمة أو الكوكبة في وجهة النظر المطروحة في حين أن هناك آليات أخري، والأستاذ السيد ياسين عودنا دائما علي المرونة الفكرية في أنه كلما جد جديد، وكلما أستأهل الموقف إعادة المراجعة وإعادة الفكر يُعيد مرة أخري الفكر. محاولا الاجابة عن الاسئلة الكبرى التى تشغل اذهان المثقفين والمهتمين بالعمل العام والوطني.

ونحن نتابع معه هذا الموضوع في الأهرام، ونحن معه اليوم في هذا اللقاء الذي نزعم أنه سوف يضيف جديداً بالنسبة لهذا الموضوع. الذى تلتبس فيه الرؤى والطروحات بين تأييد مطلق ورفض مطلق، ومواقف غير واضحة لانها لم تحدد موقفها أو موقعها من قراءة موضوع «العولمة» القراءة التى تعينها على بسط مساحة أوسع للفكر وللعقل وللموضوعية فى التأمل والنظر.

ونبدأ مع الأستاذ السيد ياسين.

الأستاذ السيد ياسين:

مساء الخير، زميلاتي وزملائي، فى كل مرة أدعي للحديث فى الموضوع المطروح علي البحث والنقاش، تصيبني حيرة بالغة من أين أبدأ، لأن الموضوع متشعب، وهناك أكثر من مستوي من مستويات التحليل.

النشأة والتطور:

بداية اهتمامي بالموضوع، بدأت عام ١٩٩٠، العام الذي انتقلت فيه من القاهرة إلي عمان أميناً عاماً لمنتدي الفكر العربي، وكان عام ١٩٨٩ هو العام الحاسم في القرن العشرين. إنهار الاتحاد السوفيتي وانهارت الكتلة الاشتراكية، وانتهي عصر الحرب الباردة، وانتهي نظام الثنائية القطبية في العلاقات الدولية، ونعني الاتحاد السوفيتي من ناحية والولايات المتحدة من ناحية أخري. نهاية هذا النظام أحدثت فراغاً سياسياً وفكرياً عميقاً في العالم كله. في المجتمع الأمريكي - كانت عمليات التنشئة الاجتماعية والتنشئة السياسية - علي وجه الخصوص تدار علي أساس أن هناك نظاماً منافساً يمثل الشر كله، أو كما أطلق الرئيس (ريجان) علي الاتحاد السوفيتي «امبراطورية الشر». التنشئة السياسية في المجتمعات الغربية كانت علي أساس أن الماركسية ايديولوجية خطرة علي التقدم الانساني، وأن النظم الشيوعية نظم خطيرة ينبغي أن تحارب.

ومن هنا بلورت الولايات المتحدة الأمريكية منذ وقت مبكر حقاً، عقب الحرب العالمية الثانية ما يسمي بسياسة الاحتواء، ودارت المباراة الأيديولوجية الكبري بين الماركسية في صورتها الستالينية الجامدة وبين الرأسمالية، وكل فريق يتوعد الفريق الآخر بالنصر الحاسم في وقت ما، ثم فجأة حدث الانهيار الكبير في عام

١٩٨٩ . الانهيار كان مفاجئاً في الواقع، وإن كانت عوامل التآكل في النظام السوفيتي كانت مرصودة منذ زمن طويل، حيث وجهت انتقادات عنيفة للتطبيق الستاليني للماركسية، حتي من داخل المعسكر الاشتراكي نفسه، وقد أدي هذا إلي حركات تطهير كبيرة في الأحزاب الشيوعية، وإلي عمليات نقد ذاتي قسرية إن صح التعبير.

(جورج لوكاتش) الفيلسوف المجري الشهير أُجبر علي النقد الذاتي ثلاث مرات في حياته منذ الثلاثينات. وكتاب دجيلاس ظهر في أوائل الستينيات «عن الطبقة الجديدة» الذي حوكم علي أساسه المؤلف وسجن في عهد (تيتو).

في الستينيات والسبعينيات ظهر ما سمي المنشقين السوفيت وظهرت أدبيات جديدة يطلق عليها بالروسية «الزامسيدات»، أى المنشورات السرية التي كانت تتداول داخل موسكو بين المثقفين السوڤيت في نقد صريح للنظام السوڤيتي، «الزامسيدات» طبع منها جزئين في لندن، وكان فيها نقد عنيف، ليس فقط لنظام القهر السوفيتي، وإنما حتي لاستخدام علم التاريخ في المجتمع السوفيتي. وفى هذا الاتجاه نجد كتابا شهيرا للمؤرخ السوفيتى «روى ميدفيديف» عن الاشتراكية الديمقراطية نشر سراً في موسكو،

وطبع في لندن. ومما يبدو من تناقضات الأشياء أن (روي ميدفيديف) بعد إنهيار الاتحاد السوفيتي أصبح عضواً في مجلس النواب.

لقد كان نقد التجربة من الداخل سائداً، ومن هنا نشأت فكرة المنشقين أو المنحرفين، وحوكموا، وكان(زخاروف) عالم الطبيعة الذرية المشهور علي رأس هؤلاء، ومن هنا يمكن القول أنه كان هناك نقد داخلي للتجربة السوفيتية والاشتراكية عموماً، وإن كان هذا النقد لم يكن يسمح له أن يفيد النظام. إنهار النظام بعد أن عطل (بريجنيف) نمو المجتمع السوفيتي (ثمانية عشر عاماً)، فقد أوقف بوادر التجديد التي حاول (خروشوف) أن يبدأها، وساد الجمود التجربة السوفيتية.

من التناقضات أن الرأسمالية استفادت استفادة قصوي من النقد الماركسي لها، لأن المجتمع الرأسمالي الديمقراطي الغربي مجتمع مفتوح إلي حد كبير، ليست هناك قيود شديدة علي حرية التفكير والتعبير، ومن هنا حاولت الرأسمالية المعاصرة أن تجدد نفسها، وهذا العنوان هو عنوان الكتاب الذي ألفه أستاذي الراحل أ. د. فؤاد مرسي الذي نشره في عالم المعرفة بعنوان (الرأسمالية تجدد نفسها).

وحتي في مجال النظريات تبدو حيوية المجتمع الرأسمالي

الليبرالي الغربي في التجديد النظري، لأن الماركسية وجهت نقداً أساسياً للمجتمع الذي كانت تطلق عليه المجتمع البرجوازي الغربي على أساس أنه مهتم بالحريات السياسية علي حساب العدالة الاجتماعية، فاستطاع بعض الفلاسفة الأمريكيين أن يتحاشوا هذا النقد، وأن يعيدوا صياغة النظرية الليبرالية صياغة جديدة، أبرزهم (جون رولز) أستاذ الفلسفة في جامعة هارفارد الذي أخرج كتابا شهيرا بعنوان (A theory of Justic) «نظرية عن العدل». هذا الكتاب الف في التعقيب عليه أكثر من ألفين مقالة، ومن عشرين إلي ثلاثين كتاباً، لأن (جون رولز)، أحدث ثورة في الفكر الليبرالى.

يقول (جون رولز): أن هناك مبدأين للعدل، **المبدأ الأول**: الحرية السياسية، والمبدأ الثاني: العدالة الاجتماعية. ومن هنا يمكن القول أن هذا المجتمع الرأسمالي استطاع حتي علي مستوي النظرية. أن يجدد نفسه، ومن هنا حيوية هذا النظام وقدرته علي التكيف مع المتغيرات الجديدة، وتلك نقطة هامة جداً في معرفة: لماذا استطاع النظام الرأسمالي أن يتجاوز أزماته، لأنه نظام مفتوح وليس مغلقاً كالتطبيق الستالييني للماركسية الجامدة. حين سقط الاتحاد السوفيتي وانتهي المعسكر الاشتراكي التقليدي أصبح هناك فراغاً فى العالم.

ومن هنا تصاعدت الدعاوي حول الانتصار الحاسم للرأسمالية والليبرالية علي الشيوعية والماركسية، أنا أصف ما حدث - وقد نشرت هذا الرأى في مقالة باللغة الانجلبزية قمت بتقديمها في الحوار العربي الياباني الذي نظمته في عمان، استناداً إلي (توماس كون) في نظرية عن صعود وسقوط النماذج الأساسية أن النماذج الأساسية في العلاقات الدولية وعلم الاجتماع وعلم السياسة قد سقطت ونحن في مرحلة أزمة النموذج. ولم ينشأ حتي الآن نموذج جديد. في هذا المناخ ظهر كتاب: (فرنسيس فوكوياما) وكان فى الأصل مقالا صغيراً نشر فى مجلة محدودة الانتشار هى «المصلحة القومية» في البداية، وكان من حظة الشديد أن يهتم العالم كله بهذه المقالة، وكتب عن المقالة تعليقات لا حدود لها، وقرر فوكاياما أن يجعل المقالة كتاباً بعنوان (نهاية التاريخ) بعد أن استقال من وزارة الخارجية وأخذ أجازة لمدة سنة.

وقد استعان فوكوياما ببعض أفكار هيجل في التاريخ، وقال ما معناه: **إن الماركسية هزمت إلي الأبد وأن ايديولوجية الانسانية ستكون من الآن الرأسمالية والليبرالية.**

في هذا المناخ ونعنى مناخ أزمة النموذج ظهر أيضاً كتاب (هانتنجتون) «صدام الحضارات» الذي أدعي فيه أن الحروب القادمة هي حروب ثقافية. إن هذا يعكس في الواقع - إذا

استخدمنا مناهج علم اجتماع المعرفة - تفاعلا محددا بين النصوص، وهو ما يطلق عليه «التناص» Interteytuality.

بعبارة أخري أستطيع أن أحلل أي نص، مقالة أو كتاب باستخدام التناص علي أساس أن أعرف ما هي النصوص التي أزاحها المؤلف أصلاً وتجاهلها أو نفاها، وما هي النصوص التي اعتمد عليها، وما العلاقة بين هذه النصوص. وإن اعتبرنا كتاب (فوكوياما) نصا بذاته، استطيع لو طبقت منهج علم اجتماع المعرفة أن أقول أنه رد غير مباشر علي كتاب آخر سبقه بعشر سنوات هو كتاب بول كنيدى «صعود وسقوط القوي العظمي». **وقد أستخلص كنيدى قانونا عاما مؤداه: بالنسبة للدولة الامبراطورية العظمي، إذا زادت التزاماتها الاستراتيجية عن قدراتها المالية تسقط هذه الدولة، وطبق هذا القانون علي الولايات المتحدة الأمريكية، وخلص إلي نتيجة: أن القوة الأمريكية إلي زوال، بالمعني التاريخي للكلمة ليس غداً أو بعد غد، فالولايات المتحدة أعطت لنفسها التزامات كأنها شرطي العالم وكأنها مفتش عام علي الأخلاقيات في الكون. هذه التزامات كونية (Global) مع أن امكانياتها الاقتصادية لا تسمح بذلك، وبالتالي ستسقط فى ميزان القوة.**

وفي رأيي الخاص وتحليلي أن (فوكوياما) كان يحاول الرد

علي كنيدى ويقول له: ليس هذا صحيحا لأن أيديولوجيتنا الرأسمالية الليبرالية قد نجحت في الامتحان، وسقطت الأيديولوجية الماركسية والتطبيق الشيوعي والاشتراكي.

في هذا الجو ظهرت مقولة (العولمة) علي أساس أن الصراع الايديولوجي قد انتهي، وأن هناك أيديولوجية واحدة منتصرة هي الرأسمالية، وفيها حرية السوق، والغاء التخطيط المركزي، وترك آليات السوق تعمل، وفتح الحدود أمام تدفق التجارة والسلع والخدمات.

من هنا أُتيح لمفهوم (العولمة) هذا الذيوع والانتشار، مع أننا لو حاولنا أن نبحث عن الجذور للمفهوم سنجد في الستينيات، في نطاق علم الاجتماع علي الأقل، أنه بدأ ظهور مفهوم المجتمع الكونى (Global Society) منذ الستينيات فى محاولة لتأسيس علم جديد يدرس العالم ككل من الزاوية السسيولوجية، إنما أحد أسباب ذيوع العولمة كما قلت الفراغ الذي تم وانفراد قطب واحد بأيديولوجية الولايات المتحدة الأمريكية، بالاضافة إلي تعمق آثار الثورة العلمية والتكنولوجية وتعمق آثار ثورة الاتصالات الكبزي، خصوصاً البث المباشر، من خلال الاقمار الصناعية، وأخطر هذه التطورات شبكة الإنترنت التي تعبر الحدود، والتي ستؤدي في

الواقع إلي ثورة معرفية كبري لم يشهدها تاريخ الانسانية من قبل. أصبح جميع الناس يتحدثون عن العولمة، في لحظة ما حاولت أترجمها بلفظ (الكونية) وكتبت في هذا كتابات عديدة، ولكن بعد فترة تابعت اجتهادات الباحثين العرب، ووجدت أن مصطلح (العولمة) أوفق وأنسب، حيث قدمت اعتراضات علي مفهوم (الكونية). وبالتالي هناك تقريباً إجماع علي إستخدام مصطلح (العولمة) بدلاً من الكونية، وإن كان بعض الباحثين مثل (إسماعيل صبري عبد الله) و(محمد سيد أحمد) مازالوا يتحدثون عن الكوكبة، وإن كانت الكوكبة فيها قعقعة لفظية غير مقبولة.

وفي النهاية نستطيع القول أن لفظ العولمة أصبح شائعاً أكثر من غيره من الألفاظ، ونجد أن بعض الناس يظنون أن (العولمة) مجرد مفهوم، ففي بعض الندوات التي شاركت فيها، كان بعض الباحثين يقولون: لماذا نستخدم المفاهيم المستوردة، ولماذا لا نستخدم مفاهيم أخرى مثل العالمية!

○مفاهيم العولمه:

العولمة ليست مجرد مفهوم، إنما هي عملية تاريخية ونتاج تراكم طويل في إطار النظام الرأسمالي، وهي مفهوم أيضا نستخدمه في التحليل العلمي، لكن لو اقتصرنا على الزعم أنها

مجرد مفهوم نستطيع أن نقبله أو نرفضه أو نستبدله فإن هذا يعتبر عدم فهم لهذا الموضوع أصلاً.

بعض الباحثين الشباب الذين ينتمون للتيار الإسلامي نظموا ندوة في مركز دراسات الحضارة الإسلامية الذي أسسته الدكتورة نادية مصطفي أستاذة العلوم السياسية بجامعة القاهرة، وهي باحثة مجتهدة في العلاقات الدولية، ولها مشروع طويل عن العلاقات الدولية في الإسلام، وتم مناقشة هذا الموضوع في كلية الاقتصاد والعلوم السياسية، وكان لي انتقادات عديدة علي هذا الموضوع لأنه فرع من اتجاه «أسلمة المعرفة»، وأنا ضد هذا الموضوع أصلاً لأنه موضوع غير علمي، لكنني أحمد لنادية مصطفي أنها باحثة جادة وتنتج مادة تصلح للحوار العلمي، فليجتهد كل تيار ولكن فلينتج بحوثا نتناقش علي أساسها.

أستاذنا (توفيق الشاوي) مثلاً ألف كتابا هام عن الشوري والاستشارة يشتمل علي (خمسمائة صفحة)، وهو اجتهاد عظيم، وإن كنت اختلف معه تماماً، وهذه قضية أخري، إنما أعطاني مادة أستطيع أن أتحاور معه حولها، نحن نقول: فلتجتهد كافة التيارات ومن عنده رأى فليقدمه لكى نتناقش حوله.

الدكتور (سيف عبد الفتاح). وهو باحث إسلامي جيد وأستاذ

مساعد علوم سياسية بجامعة القاهرة، كما أنه باحث بالغ الذكاء ومجتهد في دراساته قال في ندوة عن العولمة: لماذا نتحدث عن العولمة فلنتحدث عن العالمية في الإسلام بدلاً من العولمة! الاسلام دين عالمي لاشك في ذلك، لكن لا توجد علاقة بين العولمة والعالمية. العولمة ظاهرة اقتصادية أساساً، سياسية، اجتماعية ثقافية. إنها عبارة عن نتاج تراكمات تاريخية طويلة برزت في لحظة معينة نتيجة فراغ سياسي وتطور علمي وتكنولوجي وإتصالي، وبالتالي محاولة نفيها بإسم العالمية منهج غير علمي، وهذا مجرد مثل علي محاولة مقاومة العولمة. أنا غلبت موضوع الفهم علي موضوع التقييم، وشعرت أنني لست بحاجة للتقييم الفوري لقبول العولمة أو رفضها، كما فعل عدد من الباحثين الماركسيين، حيث أن العولمة في نظرهم هي إعادة إنتاج لنظام الهيمنة القديم، وهي مسألة مرفوضة. وهناك رأى آخر يدعو إلى التبنى الكامل لأطروحات العولمة.

أنا ضد الموقفين، كنت أريد أن أفهم، وتعاملت مع العلومة بطريقة الباحث العلمى الذى يجد امامه ظاهرة مركبة معقدة يريد أن يفهمها، ولم أتعجل اصدار الأحكام، لأنني أريد أن أفهم هذه الظاهرة المعقدة، التى تجد أنه كل يوم يظهر إنتاج علمي بشأنها – كتب ومقالات، ولنا أن نتعقب هذه الظاهرة ونري بطريقة علمية

منهجية، ما منطق ظهورها، وما هي تجلياتها الاقتصادية والسياسية والثقافية؟، وما هي المشكلات التي تثيرها؟

النقطة الأساسية التي أريد أن أتكلم فيها، يمكن أن أسميها **تاريخية العولمة**:، أى متي نشأت العولمة؟ وهو موضوع خلافي في رأيي، البعض يري أن العولمة نشأت منذ عهد الوفاق بين الاتحاد السوفيتي والولايات المتحدة الأمريكية، ثم برزت في السنوات الأخيرة خصوصاً بعد سقوط الاتحاد السوفيتي، وهناك رأي آخر يقول:

أن هناك ثلاثة أنماط أو مراحل تاريخية للعولمة أو ثلاث لحظات تاريخية للعولمة إن صح التعبير:

- **اللحظة الأولي**: ترتد إلى القرن السادس عشر، بداية ظهور وصعود النظام الرأسمالي الحديث ومحاولة توحيد السوق.

- **اللحظة الثانية**: هي لحظة الاكتشاف الجغرافي ١٨٤٢ .

- **اللحظة الثالثة**: هي العولمة المعاصرة.

أنا لا أميل كثيراً للمشابهات التاريخية لأن فيها خطورة، ومحاولة تشبيه موقف راهن بموقف قديم - مع اختلاف الظروف والمستويات - تبدو مسألة مفتعلة، لأن العولمة المعاصرة هي نتاج تطور رأسمالي وعلمي وتكنولوجي واتصالي ليس له سابقة،

وبالتالي الارتداد للماضي البعيد رأي محل نقد، إنما لابد أن نعمق التحليل للحظة الراهنة لنعرف ما هي دوافع وجود العولمة في الوقت الراهن؟

العولمة يمكن تعريفها بأكثر من تعريف. وهناك تعريفات وصفية للعولمة: نتكلم عن الاعتماد المتبادل في الاقتصاد، وحدة الاسواق المالية، والائتمانية، ظهور فواعل غير الدولة في عالم الاقتصاد عند الشركات دولية النشاط، ظهور نفوذ للبنك الدولي، وغيره، واختراق الحدود، وأصبحت الحدود الجغرافية لا أهمية لها، كما كان الحال في القرن التاسع عشر. المنظمات والدول والشركات عابرة الحدود تخترق الحدود الجغرافية، وهذه أسميها تعريفات وصفية للعولمة، (فإسماعيل صبري عبد الله) في دراسة مهمة له عن الكوكبة يعطي هذا التعريف الوصفي، ولم يحاول أن يقيم أو يستخدم التحليل الماركسي بالذات.

يوجد تعريف آخر للمفكر السوري (صادق جلال العظم) وهو تعريف ماركسى للعولمة: **إنها إعادة إنتاج للنظام الرأسمالي، يتميز أساساً بعولمة الانتاج**،وفى تقديرنا أن هذا التعريف فيه اختزال للظاهرة وليس تغطية كاملة لها، وهذا أسهل شئ أن أقوم بتطبيق نظرية جاهزة عندي علي ظاهرة العولمة، وقد اتجه إلي ذلك أيضاً

(إبراهيم العيسوي) و(حسام عيسي) وغيره من المفكرين الماركسيين.

أنا رأيي أننا نحتاج إلي تعريف وصفي للعولمة أولا، ونري تجلياتها، ثم من خلال البحث الدقيق نعرف ما هي المشكلات الناجمة عنها؟

○ **تجليات العولمه:**

- **أولاً:** يوجد اقتصاد سياسي للعولمة، وفي هذا المجال يوجد إنتاج غزير سواء بقبول الظاهرة أو رفضها، توجد دراسات اقتصادية عديدة حول أن العولمة قد تؤدي إلي هدم الأسواق الداخلية للدول وستؤدي إلي الفجوة الشديدة بين الشمال والجنوب، وستؤدي إلي تقلص دور الدولة في المجال الاجتماعي، وهذه كلها سلبيات.

- **ثانياً:** هناك تحليلات في الاقتصاد السياسي للعولمة أيضاً مختلفة تقول: أن العولمة ستؤدي إلي خير للانسانية، التنافس العالمى سيفتح الستار عنه، وإرتفاع جودة السلع، ودخول ناس جدد في السوق، وأن المنافسة العالمية قد تؤدي إلي إنهاض الأسواق المحلية... الخ

وفي هذا الميدان الأول من ميادين الاقتصاد السياسي للعولمة يوجد تراث متعدد، وكل يوم يوجد انتاج غزير يظهر بالفرنسية

والانجليزية، كما نجد أن العولمة لها تجليات اقتصادية، وسياسية، وثقافية، وتجليات اتصالية.

التجليات السياسية للعولمة تبدو أساساً في شعارات الديمقراطية والتعددية الحزبية، وإحترام حقوق الإنسان، إستفادة مما حدث من انهيار الاتحاد السوفيتى، ومن المؤكد من الزاوية التاريخية أن النظم الشمولية قد سقطت إلي الأبد كصيغة سياسية، بمعني سقطت صيغة الحزب الواحد إلى الأبد، فالإدعاء بأن هناك حزب سياسى واحد أياً كان إتجاهه يحتكر الحقيقة السياسية ثبت زيفه، فالممارسة موجودة أمامنا، وسقطت أيضاً الصيغة السلطوية.

في علم السياسة نفرق بين النظم الشمولية والنظم السلطوية والنظم الليبرالية، الطرفين هما الشمولية من ناحية والليبرالية من ناحية أخري ثم النظام القلق في المنتصف، فنجد أن الشمولية سقطت إلي الأبد، والسلطوية في سبيلها إلي السقوط وبقيت الليبرالية.

إذن نحن في مجال تغيير جوهري نحو التحول إلي التعددية الفكرية والسياسية، والديمقراطية، واحترام حقوق الانسان، وفي هذا المجال هناك صراعات.

لا توجد نظرية ديمقراطية غربية متفق عليها، متماسكة من الناحية الصورية، لكن توجد مثاليات ديمقراطية، ثم هناك صور

متعددة للديمقراطية الغربية، بعبارة أخري الديمقراطية الإنجليزية غير الفرنسية غير الأمريكية، وهذه مشكلة أولاً، ثم توجد مشكلة ثانية تثار في العالم الثالث: هل نحن ملزمون بتطبيق الديمقراطية الغربية؟ وتثار في هذا الصدد حجة الخصوصية الثقافية، سيأتي واحد ويقول لك: لدينا خصوصيتنا الثقافية وأننا لسنا في حاجة إلي الديمقراطية الغربية.

فالتيار الإسلامي يقول: الشوري أفضل من الديمقراطية الغربية وهذه رؤية (الدكتور الشاوي) في كتابه الذي قال فيه أن الشوري أرقي وأسمي من الديمقراطية الغربية بحكم المرجعية الألهية والدينية، ووجه إلي (الشاوي) نقد عنيف حتي من قبل أنصار التيار الإسلامي وعلي رأسهم (سليم العوا) الذي قال: دعنا نقل الشوري هي الديمقراطية الغربية، نعم، حتي ننهى هذا الخلاف.

لقد أعجبني (الدكتور الشاوي) حينما ألف كتاباً بعد ذلك حاول فيه أن يوفق بين رأيه ورأي (سليم العوا) وراجع نفسه، وحاول أن يجد محاولة توفيقية بين ما يدعو إليه (الشوري) وبين خضوعه للنقد الذي استمع اليه، وهذا نوع من السلوك الرفيع للمفكرين والأساتذة، راجع نفسه، وحاول أن يغير من منطلقه الأول.

وهناك دعوة أخري مفادها: **هل نستطيع أن نصوغ ديمقراطية عربية باعتبار أننا لسنا ملزمين بالديمقراطية الغربية؟**، هناك اجتهادات مختلفة وصراعات ثقافية في هذا الموضوع. كما أننا نجد في موضوع حقوق الانسان مشاكل أيضاً، حيث أن بعض الدول السلطوية المستبدة الإسلامية تدفع بالخصوصية الثقافية لمنع تطبيق المعايير العالمية لحقوق الانسان. في السعودية تمت مرة تنفيذ عدد كبير من الأحكام بالإعدام، عشرين فرد أعدموا في يومين أو ثلاثة بدون محاكمات قانونية، وأصدرت لجنة العفو الدولية في لندن بياناً استنكرت فيه هذا الأمر، فرد سفير السعودية انذاك ببيان قال فيه بأن بيانا منظمة العفو فيه احتقار للإسلام، ونحن لدينا معايير خاصة وليس لنا شأن بالمعايير العالمية!! هذا كلام يحتاج إلي نظر.

فأحياناً الخصوصية الثقافية التي يستخدمها الكثير منا تستخدم كآلية أو كأداة لمنع تطبيق المعايير العالمية، وهذه مشكلة، مع أنه توجد معايير عالمية متفق عليها لا علاقة لها بالخصوصية الثقافية، بعبارة أخري هناك معيار عام يقول: **لا يجوز القبض علي المتهم إلا بإذن، هناك معيار آخر يقول: لا يجوز تعذيب المتهم، هل هذه الأمور فيها خصوصية ثقافية؟ هل يوجد في خصوصيتنا تعذيب المتهمين؟ إنه كلام لا يفيد، لذا فمحاولة التنصل من المعايير العالمية هو أحد مشاكلنا في العالم المتخلف الذي ننتمي إليه.**

إذن ما يسمي بالتحليلات السياسية للعولمة يقودنا إلي مبدأ هام سيصبح بعد ذلك واقعا، والمفروض أن ننتبه إليه وهو: أن معيار شرعية أي نظام سياسي هو مدي تطبيقه للديمقراطية واحترامه لحقوق الانسان وللتعددية الفكرية، بعبارة أخري لن يترك أي مجتمع إنساني للفوضى الراهنة، أن يتحكم الحاكم فى المجتمع، ويقول (لا شأن لكم بى). هذا القول سيكون مرفوضاً، فالمجتمع الدولي باسم حق التدخل، يقول: من حقي أن أتدخل وأطعن في شرعيتك وأعاقبك بجزاءات معينة، لأنك خالفت حقوق الانسان، الولايات المتحدة الأمريكية تقول لك: أضعك علي «القائمة»، مثل السودان وغيرها، لأنك تنتهك حقوق الانسان، ومعني أن أضعك علي «القائمة» توقيع عقوبات اقتصادية مثل منع الاستيراد والتصدير، ومنع الإمداد بالتكنولوجيا الحديثة.

فنتيجة للعولمة السياسية سيأتي عهد من العهود ويقول لك المجتمع الدولي: إني هنا سأعاقب النظام لخرقه لحقوق الانسان، طبعاً نحن في عصر الفوضي الدولية الآن، وفي عصر بلطجة الولايات المتحدة الأمريكية باعتبارها القوة العظمي الوحيدة. قانون الاضطهاد الديني علي سبيل المثال يعد أبرز مثال علي البلطجة الدولية، الولايات المتحدة الأمريكية بإرادة منفردة تقول: أنا المفتش العام علي حرية الأديان في العالم، وأنا الذي أحدد هل يوجد اضطهاد للأقباط في مصر أم لا؟!!، وأفتش عليكم، وإن ثبت وجود اضطهاد سأعاقبكم!!، هذا كلام غريب.

الولايات المتحدة الأمريكية تحاول أن تقيم نفسها قيماً أخلاقياً في العالم، وهذا تجلي من تجليات العولمة في حالة الفوضي الدولية التي تسود الآن العالم، ولكن سنصل إلي أن المجتمع الدولي نفسه ممكن يقول بشكل منظم: أنا عندي معايير للحكم علي مدي شرعية هذا النظام أو عدم شرعيته في مدي احترامه للديمقراطية والتعددية، واحترام حقوق الانسان.

إذن موضوع التجليات السياسية للعولمة ليس مجرد موضوع شعارات، سندخل في مسألة عقوبات ووعي يمكن أن نسميه وعي كوني (Global Consciousness) في أن المجتمع الانساني وحدة واحدة ومن حق المجتمع الدولى أن يتدخل لكى يمنع انحراف النظم السياسية فى التحكم فى شعوبها، وهذه خطورة التجليات السياسية للعولمة. فلقد برز في العلاقات الدولية حق التدخل، وهو يمارس إما لأسباب إنسانية كما حدث في الصومال أو البوسنة، أو لأسباب سياسية كما يحدث في العراق وليبيا، وهنا وجه الخطورة، لأنه في الوقت الراهن تهيمن الولايات المتحدة الأمريكية علي مجلس الأمن، التى تصرح بكل تبجح: نحن لسنا محتاجين لتصريح مجلس الأمن لضرب العراق!، في أي لحظة أضربها كيفما أشاء، وللأسف (كوفي عنان) السكرتير العام للأمم المتحدة يقول: إن هذا من حقهم!، ومن حقهم علي أي أساس!؟ إن هذا ضد القانون الدولي وضد الميثاق نفسه، فنتيجة لإنفراد الولايات

المتحدة بالقوة التكنولوجية والعسكرية، فإنها تفرض إرادتها علي العالم، وهذا أيضاً خطورة ما نسميه حق التدخل.

ومن هنا يمكن القول أن مهمتنا القادمة في العالم الثالث أن نحاول تقنين هذا الحق (حق التدخل) ونتقدم بمقترحاتنا، نحاول تقنينه وتقييده حتي لا يصبح وسيلة في يد الدول العظمي لضرب دول العالم الثالث.

إذا كانت للعولمة تجليات كما قلنا اقتصادية وتجليات سياسية قد يكون من بين مظاهرها الدعوة التى ظهرت في الفترة الأخيرة إلي ما يسمي بالطريق الثالث (The Third way).

○ العولمة والطريق الثالث:

لقد شاهدت بالصدفة بثا مباشراً - وهذا خطورة الاتصال الدولي - لندوة في جامعة نيويورك بكلية الحقوق واشترك فيها (كلينتون) و(توني بلير)، ورئيس وزراء البرتغال وإيطاليا عن الطريق الثالث، ولم يكن عندي فكرة عن الموضوع، وأثارت الندوة حب الاستطلاع لدى، فما الذي يجمع بين (كلينتون) وبين (بلير)؟ وكان (كلينتون) يتمثل الموضوع - بالرغم من فضيحة مونيكا - وهو متحدث بارع ويحلل تحليلا سياسيا دقيقا رصينا ومن القادة السياسيين المثقفين الذين يفهمون ما يقومون بعمله، و(بلير) سلك نفس المسلك.

وفوجئت عن طريق الانترنت بوجود شبكة الكترونية كاملة انجليزية أنشأها حزب العمال، يوجد بها كل ما يتعلق بوثائق الطريق الثالث، سواء النصوص الأساسية أو جريدة حزب العمال أو ندوات...الخ، وقد اعتمدت عليها في بعض مقالاتي في الواقع.

عقد المهتمون بالطريق الثالث مؤتمراً من بعد عن طريق الانترنت، وكان دعوة علي الانترنت سجل فيها حوالي (٣٠٠) استاذ وباحث أسماءهم للاشتراك فيها، وتوجد إدارة موقع علي الانترنت يتلقي البحوث والمقالات، ودار حوار بين المهتمين بالطريق الثالث، ثم كلف ثلاثة اساتذة بعمل تقرير عن المؤتمر ويصنف الاتجاهات بالموافقة والمعارضة، ولقد استطعت في يوم واحد أن أعرف أصل الحكاية، واكتشفت أن الحزب الديمقراطي عنده مراكز أبحاث للسياسات العامة وعنده أيضاً مجلة قديمة هى الديموقراطيون الجدد كما أصدر مجلة جديدة أيضاً، وقمت بعمل ملف كامل للموضوع، واكتشفت أن (كلينتون) هو قائد هذه الحملة اليسارية في الفكر الأمريكي المعاصر التي ينحاز فيها إلي الفقراء والمهمشين والأقليات، فلقد قدم منظوراً تقدمياً بالنسبة للفكر الأمريكي المعاصر نجح علي أساسه كرئيس جمهورية، وبلور هذا البرنامج من عشرين سنة، ونجح علي أساسه، وهذا تفسير شعبيته حتي الآن بالرغم مما حدث له من فضيحة أخلاقية،

فالرئيس الأمريكي (كلينتون) نفذ، وهو يحاول أن يغير نظام الرعاية الصحية، وهذه مسألة خطيرة جداً في الولايات المتحدة الأمريكية، وأيضاً الرعاية الاجتماعية، ولذا قال الأمريكيون: نحن معه لأنه حقق وعوده فى البرنامج الذي أنتخب علي أساسه مرتين.

إذن من خلال الانترنت - وأنا في القاهرة في منزلي - استطعت كباحث علمي أن أعرف الحكاية خلال يومين، ولم يكن ذلك متاحاً من قبل، فهذا الموضوع كان يحتاج سنتين أو ثلاثة لنعرف أصل الحكاية، ولكن عن طريق الأنترنت - الذي أصبح يمثل ثورة معرفية - يمكن للباحث العلمي أن يجد حصراً كاملاً لكل المراجع بكل اللغات ويعرف أين المواقع سواء فيما يتعلق بالجانب الاقتصادي أو السياسي أو الثقافي.

إن الطريق الثالث كفلسفة سياسية تبدو خطورته في - وقد تبين لي ذلك من خلال البحث - انه حلف بين الاساتذة الأكاديميين والساسة المحترفين، وحدث هذا لأول مرة. فلسفة سياسية لا ينفرد بصياغتها في أبراج عاجية أساتذة السياسة وأساتذة علم الاجتماع، ولا هي ايديولوجية براجماتية يمتلكها الساسة المحترفين، إنها خليط من الاثنين.

عالم الاجتماع الانجليزي الشهير (أنتوني جيدنجز) وهو منظر

للطريق الثالث في انجلترا وصاحب النظريات المعروفة، ومن أغزر الباحثين إنتاجاً، ألف كتابا اسمه «الطريق الثالث» وخطورة هذا الكتاب أنه ينظر للعملية السياسية بوصفها أصول، وفيها إعادة مراجعة للحقوق والواجبات وللعلاقة بين الفرد والمجتمع، في هذا الكتاب تنظير سوسيولوچي قيم ورفيع المستوي، ثم اكتشفت أن هناك علي الجانب الآخر في الولايات المتحدة الأمريكية منظراً شهيراً جداً للطريق الثالث الأمريكي إن صح التعبير هو (ليپست Lipset) وهو من أشهر علماء السياسة الأمريكيين سبق له أن ألف كتاباً مشهوراً إسمه (The Political Man).

إذن هذه الحركة يشترك في التنظير لها أساتذة أكاديميون وساسة محترفون، وقد تحولت إلي برامج سياسية نجحت علي أساسها حوالي (١٥) حكومة في أوروبا، ومعنى ذلك أن النظرية نزلت الشارع والجماهير تلقفتها وأنجحت من ينادون بها، بلير نجح علي أساسها، كلينتون نجح علي أساسها، في البرتغال، في ايطاليا...الخ لغاية (١٥) حكومة.

ومن هنا يمكن القول أن هذه الفلسفة السياسية جاءت لتتعولم وتصبح هي الفلسفة السائدة في القرن الحادي والعشرين، لأنه مما تجدر الإشارة إليه أن نهاية أي قرن عادة ما تتضمن شيئين:

الشئ الأول: محاولة تقييم ما مضي، وتوجد في العالم الآن حركة مراجعة كبري، ودراسة حصيلة القرن العشرين ثقافياً وسياسياً واقتصادياً.

الشئ الثاني: محاولة لإستشراف ماذا سيحدث.

فنحن في اللحظة المعرفية الراهنة التي تتسم بحركة مراجعة وتقييم نقدي لما تم، ومحاولة لاستشراف مستقبل المجتمع العالمي في الميادين الاقتصادية والسياسية والثقافية. ففي القرن العشرين نستطيع القول أنه لا الاشتراكية نجحت ايا كان صورة تطبيقها، ولا الرأسمالية نجحت، وهذا كلام مهم، ولذلك فما أسماه صديقنا (رمزي زكي) الرأسمالية المتوحشة يعد تعبيراً دقيقاً لأنها لا تلقي اهتماماً للاعتبارات الاجتماعية، ولأن فلسفتها الأساسية تقوم علي الربح وفتح الأسواق.

ومن هنا هذه المحاولة الجديدة للطريق الثالث ليست محاولة تلفيقية، ولكنها محاولة تأليفية (Synthesis)، ومحاولة تعريف العلاقة بين الدولة والمجتمع المدني، والفرد والمجتمع، كما توجد فئات تحليلية جديدة، مثلاً في الطريق الثالث الانجليزي يقول (بلير) : أن الدولة سيتغير دورها فلن تعد الدولة هي المورد الأساسي للسلع بالمعني الاقتصادي والثقافي والاجتماعي، وإنما سيقتصر

دور الدولة علي أن تكون ضامنة لوصول السلع إلي الناس، تقوم بدور الضامن وليس بدور المورد.

ويمكن تطبيقاً لذلك، السياسة التي اتخذتها فرنسا التي تعتمد علي أن الدولة تقدم التسهيلات الثقافية (Facilities)، يعني أبني مسرح مثل المسرح القومى مثلاً وأعطي التسهيلات المطلوبة، والناس تشتغل الفرق والهواه، فليس بالضرورة أن أنتج المسرحية، وفي المجال الاقتصادي يقول لك الدولة ضامنة وليست موردة للسلع. فكرة أخري هي تحويل أعضاء المجتمع إلي ملاك أسهم في كافة المشاريع والشركات لنضمن أن يكون العامل متحمساً للعمل لأنه مالك ملكية جزئية للمشروع، وليس مجرد أجير لدي المصنع أو الشركة. طبعاً النقاد يمكن أن يقولوا: هذا كلام وهمي، لأن هذه الملكية ستكون ملكية صورية.

فلتتكلم أولاً من الناحية النظرية، أما عند التطبيق فسيختلف من مكان إلي مكان آخر، إن الذي أريد أن أقوله: **أن الطريق الثالث ليس مجرد توفيق شكلي بين فلسفتين، إنما هو محاولة تأليف فلسفة سياسية جديدة، ومن هنا أتوقع وأقول: الطريق الثالث سيصبح في العقود القادمة أحد معالم العولمة السياسية.**

ومن ناحية التجليات الثقافية للعولمة فالمطروح هو الآتي: هناك

محاولة لصياغة ثقافة كونية (Global Culture) وتطرح إشكالية: هل الثقافة الكونية ستهدد الخصوصيات الثقافية أو لا ؟، فالثقافة الكونية في الواقع مرتبطة بظهور ما يمكن تسميته (ظهور نوع جديد من الوعي الكوني)، وأبرز دليل عليه هو الوعي الكوني بالبيئة، فلأول مرة أصبح سكان هذا الكوكب - نتيجة حملات فكرية وسياسية - يؤمنون بوحدة المصير،، بمعنى أننا قد نندثر إذا لم نحافظ علي بيئتنا.

ولعل الوحشية الرأسمالية تبدو في العدوان علي الموارد الطبيعية والتي أوصلتنا إلي تلوث الهواء. وتلوث الماء . و تلوث التربة..الخ، كما أن ثقب (الأوزون) أدي إلي تغيير في المناخ العالمي، فلا الشتاء أصبح شتاءاً وكذلك الصيف لم يعد صيفاً كما كان من قبل، لأنه قد حدث تغيير جوهري في كيمياء الكون، كما أن النظريات الحديثة في العلم تقول: لو أن جناح فراشه رفت في البرازيل يمكن أن يؤدي ذلك إلي عاصفة في بلد آخر! وبالتالي يكون موضوع الوعي الكوني ظاهرة جديدة، ومن أمثلة هذا الوعي البيئي كما وضحنا، والوعي بحقوق الانسان، والوعي بأهمية الديمقراطية، والتعددية، وبالتالي فالثقافة الكونية تقول: نريد أن نصوغ مجموعة من القيم والمعايير تحكم سلوك الدول والمجتمعات والبشر، من هنا هناك دعوة ينبغي أن نلتفت إليها هي عودة لموضوع الأخلاق من جديد، فهناك حركة عالمية لصياغة

مواثيق أخلاقية عالمية (Global Ethicoal codes) ستستمد أصولها من ثلاثة مصادر هي:

المصدر الأول: الأديان السماوية الثلاثة: اليهودية والمسيحية والإسلام.

المصدر الثاني: تراث الانسانية الأخلاقي حتي من الديانات غير السماوية مثل الزرادشتية والبوذية وغيرها... الخ.،

المصدر الثالث: الثقافة المدنية المعاصرة وأساسها الديمقراطية والتعددية واحترام حقوق الانسان.. الخ.

○ العولمه والخصوصية الثقافية:

الإشكالية المطروحة هي: **هل الثقافة الكونية يمكن أن تهدد خصوصيتنا الثقافية؟!** إن كلمة تهدد تعد استخداما أيديولوجياً إلي حد ما، ولو كنا صرحاء لتساءلنا: هل الثقافة الكونية لحقوق الانسان يمكن أن تهدد خصوصيتنا الثقافية المتمثلة في قهر الانسان، لأن في رأيي أن خصوصيتنا الثقافية الآن تتضمن الفقر والجهل والاستبداد السياسي، وهو ما يخاف عليه البعض بشدة!

فإذن موضوع الخصوصية الثقافية يمكن أن يكون أسطورة، ويمكن أن يكون معوقاً لتقبل أفكار كونية أكثر تقدماً - وهذه خطورة الموضوع. ولأجل ذلك جاءت مقولات الغزو الثقافي، لأن

الخيبة الداخلية ليس لها علاقة بالغزو الثقافي، الخيبة الموجودة متعلقة ببنية المجتمع العربي الموجود، ما علاقة الغزو الثقافي نسبة الأمية ٦٠ ٪، هل هم فرضوا علينا الأمية؟ هل جاءوا بجيوشهم ومنعوا التعليم في مصر؟، لم يحدث ذلك.

أنا أقول إن العولمة لا تخيفني، ففيها فرص وفيها مخاطر، لاشك فيها مخاطر عظمي وفيها فرص ووعود، فمن الفرص أن العولمة ستهز هذا المجتمع المترهل الجامد وترقي به إلي مستوي التحديات الموجودة، إذا كنا خائفين من الغزو الثقافي، فالبديل هو ما أسميه إحياءاً ثقافيا حقيقيا يستلزم قراءة صحيحة للدين الاسلامي في أصوله الحقيقية، وليست قراءة مشوهة، فلو قرأت الدين الاسلامي قراءة حقيقية، فإنك سوف لا تجد تناقضاً إطلاقاً بينه وبين حركة حقوق الانسان، وعندنا الأمثلة في التراث الإسلامي لا حدود لها، ففي عصر الازدهار في الدولة الإسلامية نقلوا الفلسفة اليونانية وترجموا وتفاعلوا معها وأبدعوا وزادوا عليها، وطبقوا المنهج التجريبي وأبدعوا في العلم والرياضيات.

إن البعض يطالب بتطبيق الشريعة الإسلامية وهو يجهل حقيقة الإسلام وحقيقة وهدف الحدود في الإسلام. فهل تطبيق الشريعة الإسلامية هو قطع اليد؟ مين قال هذا؟؟ كم يد قطعت في عهد

الرسـول صلي الله عليـه وسلم؟ إن الحـدود في الإسـلام هي عقوبات تهديدية.

الشيخ (أبو زهرة) أستـاذنا في الشريعة الإسلامية بحقوق القـاهرة كـان يقـول: الإسلام يعاقب علي العلانية وليس علي الفعل، فليتأمل الحكمة فى هذا القول. ولذلك فحد الزنا يستلزم أربعة شهود، هل يُعقل أن هناك فردا جالسا في الشارع ليشاهده أربعة وهو يزني؟ طبعا لا. الإسلام يُعاقب علي العلانية بمعني خدش الشعور العام وليس علي الفعل، ولذا نجد البعض بغباء يقول: أن الحدود ليست مطبقة في المجتمع، ونحن نقول لهم: إن الإسلام ليس دينا عقابياً، فالإسلام دين تسامح ورحمة وتكامل وتكافل.

عمر بن الخطاب رضي الله عنه قد رفع تطبيق الحد في عام المجاعة، كما أننا نجد قيمة التسامح جلية في الإسلام والدليل علي ذلك عندما ذهب أعرابي أحمق للرسول (صلي الله عليه وسلم) وقال له: أنا زنيت يا رسول الله، فلنر ماذا فعل الرسول معه. لقد قام بمحاولات مستميتة لكي يصرف الأعرابي من المجلس، والأعرابي مصمم أن يعترف، ويقول له الرسول (صلي الله عليه وسلم) لعلك... لكي ينكر اعترافه والأعرابي يقول محصلش، وأخيراً أقيم عليه الحد - إن هذا يدل علي

قيمة التسامح في الإسـلام.

مثال آخر يوضح عدم الفهم الصحيح للحدود في الإسلام أنه قد تم في السودان في عهد (جعفر نميري) تطبيق الشريعة الإسلامية في السودان ولكن بطريقة خاطئة، فتم قطع أيدي عدة لصوص، وكان أحدهم ذكياً فذهب للجراح لكي يضم اليد المقطوعة إلي الجسم مرة أخري (يلصقها)، ولكن الجراح خاف وطلب من اللص أن يأتي له بحكم لما يطلبه، أي هل يجوز أن الصق اليد المقطوعة أم لا، فقالوا: لا تلصق اطلاقاً، وقد قرأت في (جريدة المسلمون) تحقيقا في ست صفحات عنوانه الآتي: هل اليد المقطوعة ملك لصاحبها؟ أم ملك للحكومة؟ شوفوا الابداع، العالم يُفكر في الثورة التكنولوجية وثورة المعلومات، والاخوان تاعبين أنفسهم ويقولوا: اليد المقطوعة هل هي ملك الحكومة أم ملك لصاحبها؟

إن ما يفعله البعض يمكن أن نسميه محاولة متعمدة لتضييع وقت الأمة في قضايا مزيفة، عندما كنت أدرس في باريس كان هناك أستاذ علم اجتماع مشهور يقول الآتي: قبل أن تبدأ البحث عليك أن تسأل نفسك، هل هذه المشكلة التي ستبحثها مشكلة حقيقية أم هي مشكلة مزيفة، قبل أن تتعب نفسك، وتحدد

المنهج، فإذا كانت المشكلة مزيفة فلا تبحث فيها، ولكن للأسف نحن خبراء في دراسة مشكلات مزيفة،فقد تركنا المشكلات الحقيقية التي يفكر فيها العالم، واهتممنا بالبحث في مشكلات مزيفة، مثال ذلك: تدخل البيت برجلك اليمين أم الشمال، وهذا يُعد عبثاً لا علاقة له بالإسلام.

إذن القضية المطروحة أمامنا في الثقافة الكونية هي قضية خطيرة، فمن الممكن أن يكون فيها تدخل كوني بحكم اختلال ميزان القوي، كما حدث في المسألة المزعومة (الاضطهاد الديني)، وهذا التدخل الكوني يمكن أن يحمل الاختلال في موازين القوي الاقتصادية والسياسية بيننا وبين الدول المتقدمة، وهذا أمر وارد، وهذا مطلوب تصحيحه... كيف؟ أن نبادر بمشاركتنا في حوار الحضارات.

إنني أدعو منذ سنوات لما أسميه (صياغة مبادرة حضارية عربية) نقول رأينا في موضوع السلام العالمي، في موضوع التنمية، في موضوع حل الصراعات، في موضوع العلاقة بين الثقافات، وموضوع العلاقة بين الأنا والآخر، لنكون جاهزين عند الذهاب لمؤتمر لنتفاوض فيه مع دولة أخري، وليصبح عندنا وجهة نظر تحمل قيم منطقة ثقافية متكاملة هي المنطقة العربية.

لقد سعدت سعادة قصوي، لأنه في الأسبوع الأخير جاءتني دعوة تحقق هذه الرغبة عملياً بطريقة عبقرية، وجاءت من الخليج من مؤسسة الخليج بالشارقة، للاجتماع في مارس لتأسيس المنتدي العربي العالمي. ومهمة هذا المنتدي هو التحضير لحوار الحضارات مع العالم.. وهذا كلام خطير، ويدل علي وعي ثقافي شديد بالقضايا العالمية لا حدود له.

ومن المفروض أن يكون لنا وجهة نظر في القضايا العالمية، كمجموعة ثقافية أو سياسية نجتمع ونناقش كل الأمور، في الهندسة الوراثية وأخلاقياتها، في التكنولوجيا وحدودها، في انفراد أمريكا بحق التدخل... الخ.

فالثقافة الكونية لا تخفيني لو استطعت أن أعمل عملية إحياء ثقافي، وبالتالي يكون العقل النقدي هو المسيطر علي الساحة وليس العقل الخرافي، وبحيث يوجد إحياء للتراث وتقييم حقيقي للتراث واستغلال أفضل لما فيه، وجعله أكثر ما يكون عصرية، وتوجد محاولات لتكون هناك سياسة ثقافية عامة تواجه الخرافات والجهل، ونركز في سياسة الثقافة والإعلام، وفي التعليم علي عملية الاحياء الثقافي، وأن نشارك فيها معاً بكافة التيارات، لا

ينفرد تيار في عملية الإحياء الثقافي، لأن الموضوع يهمنا كلنا بكافة تياراتنا ماركسية، إسلامية، ليبرالية...الخ.

أصبحت الدول الآن لا تستطيع أن تضع حدوداً للاتصال بين البشر بفضل الأقمار الصناعية والانترنت، وبالرغم من ذلك مازالت توجد محاولات متخلفة كالعادة لتقييد استخدام الأنترنت فى بعض البلاد العربية.

○ مستويات تحليل وتفسير العولمه:

وفيما يتعلق بالموضوع الخاص بالخريطة المعرفية للعولمة فهناك صلة بين تعريفات العولمة وأطروحاتها وسياساتها.

وهذه التفرقة أسستها الدراسات الإبستمولوجية للعولمة فميزت بين ثلاث مستويات:

١- مستوي التعريفات: تعريفات العولمة المختلفة.

٢- مستوي أطروحات العولمة المختلفة.

٣- مستوي سياسات العولمة.

والفرضية الأساسية في هذه الدراسة المنهج (الإبستمولوجى)، الذى يرى أن هناك علاقة وثيقة بين التعريف والأطروحة والسياسة، بعبارة أخري: من يعرف العولمة أنها هيمنة للثقافة الأمريكية سيصوغ أطروحات تتعلق بهذه الهيمنة ويضع سياسات ضد

الهيمنة، ومن يعرف العولمة علي أنها ثورة اقتصادية أو تكنولوجية فسيصوغ أيضاً أطروحات تتعلق بالتكنولوجيا وحدودها والثورة التكنولوجية، وبالتالي هذه العلاقة الوثيقة بين التعريف والأطروحات والسياسات مازالت دراستها في بداياتها.

أما بخصوص ما نسميه بمقاومة العولمة، فقد سبق أن ذكرنا أن العولمة ليست مجرد مفهوم، إنما هي عملية تاريخية، فهل هناك فرصة لمقاومة العولمة أم لا؟ إنها عملية تاريخية، جزء منها أن تكون فيه مفاوضات واتفاقات تجارية، فاتفاقية التجارة العالمية أصبحت معاهدة ووقعنا عليها كدول كلنا، وهذه المعاهدة ملزمة، ومصر من بين الدول التي وقعت، وإذا كانت هناك دولة لم تنضم للمعاهدة فستعاقب اقتصادياً، وتوجد التزامات لمصر في المعاهدة، فيجب أن نكفل التدفق الحر ليس في السلع فقط، وإنما للخدمات وللأفكار والمنتجات الفكرية، لأول مرة، فقد انتهي عصر القرصنة الفكرية، فأي كتاب ستترجمه ستكون ملزما بأخذ إذن من ناشره.

لقد وقعنا علي الالتزامات المتصلة باتفاقية (الجات)، وبالتالي نكون ملزمين - كدولة - بمبدأ حرية التجارة ورفع كل صور الحماية والدعم...الخ، لقد أعطونا فترة سماح في بعض القطاعات (١٠) سنين هنا، و(١٠) سنين هناك، لكي نوفق أوضاعنا، وإذا

أردتم أن تأخذوا فكرة عن مخاطر العولمة وسلبياتها فيوجد مثال علي ذلك:

مصر أخذت (١٠) سنوات فترة سماح في قطاع الدواء، ومع ذلك فوجئنا بأن السفير الأمريكي جاء ومعه وفد لرئيس الجمهورية ويقول للرئيس: اسمح لي وقع لي علي تنازلكم عن فترة السماح!، لأنهم يريدون أن يدخلوا في السوق والاستثمارات فى هذا المجال بالملايين، ولكن الرئيس (حسني مبارك) رفض وقال: سألتزم بفترة السماح. إن الرئيس لو كان قد سمح لهم بالدخول كان الدواء الذي يباع الآن بخمسة جنيهات سيباع بخمسين جنيهاً، وكانت صناعة الدواء المصرية قد ضاعت إلي الأبد.

القضية الخطيرة المطروحة في أنه بعد فترة السماح سيفتح الستار حول عصر المنافسة العالمية، وسيتصارع أو يتنافس الأقزام والعمالقة معاً في ساحة واحدة بإدعاء أننا انداد، وسندخل في منافسة مع ألمانيا واليابان.

ولقد أصبحت المعلومة أساساً للثورة العلمية والتكنولوجية في مجال الانتاج الاقتصادي، فالثورة العلمية والتكنولوجيا بحسب التعريف هي الثورة التي أصبح فيها العلم عنصراً أساسياً في عناصر الانتاج. لأول مرة في تاريخ البشرية، وعناصر الانتاج كنا نقولها

في الماضي: الطبيعة والعمل ورأس المال، المعلومة أصبحت الآن هي الأساس، فمن يملك المعلومة يملك عناصر التقدم، ومن لا يملك المعلومة أو من لا يستطيع استخدامها محكوم عليه بالانقراض، ونجد مشكلة أخري تواجهنا وتمثل التحدي الرئيسى، وهي مشكلة الأمية المتفشية في مجتمعنا. كيف سندخل المنافسة العالمية. كلنا أنداد ومثل بعض، هنا يوجد تحدي خطير، والتحدي في الواقع هو تحدي ثقافي، قبل أن يكون تحديا اقتصادياً فالقضية تتعلق بوعى المواطن وتعليم المواطن وثقافة المواطن وإعلامه.

إن ما ذكرناه سلفاً يُعد تحديات حقيقية من الممكن أن نسميها (مخاطر العولمة)، ولكن للعولمة فرص لمن يغتنم الفرصة، فإذا كان هناك تحدي وخطورة فهل المجتمع سينهض بقواه ويشحذ قدراته حتي يرتقي إلي مستوي التحدي؟، هذا هو السؤال، وبالتالي هناك محاولات لمقاومة العولمة علي مستويات شتي، ومن بينها في الولايات المتحدة الأمريكية حيث يقول البعض هناك: يجب أن نؤكد علي المحلية في مقابل العولمة ويروا أن العولمة لو تمت بالشكل المحدد لها والتي تسير عليه يمكن أن تقضي علي المجتمعات المحلية، وهذا يعد نوعاً من المقاومة للعولمة. والدعوة إلي المحلية تقتضي في نظرهم إعطاء السلطات المحلية سلطات أكبر في

إصدار القرار وسلطات أكبر في إشباع الحاجات الأساسية للمجتمع المحلي، وعدم الخضوع للسلع السائدة في السوق بالضرورة، وإحياء التكنولوجيا الوطنية المحلية، وكلها اجتهادات متعددة في هذا المجال.

إن هناك انتقادات عديدة للعولمة من منطلقات انسانية، ومن منطلقات اقتصادية، ومن منطلقات ثقافية.

وفي النهاية نقول: لابد أن نفهم في البداية أن العولمة هي عملية تاريخية تختلط فيها عوامل التطور الاقتصادي بالجانب السياسي بالجانب الثقافي بالجانب الاتصالي، وأن العولمة هي فرص ومخاطر. كيف نستطيع أن نواجه مخاطرها باستراتيجية معينة؟

وكيف نضع استراتيجية حقيقية للإحياء الثقافي ولرفع الانتاج وللإصلاح الديمقراطي الأساسي في بنية المجتمع العربي الاستبدادي المعاصر؟!

شكـــــراً لكـــم

د/ **شبل بدران:** شكراً للاستاذ السيد ياسين على هذه السياحة الفكرية والطواف فى فضاء مستجدات العصر وتحدياته وتلك الرؤى النقدية التى طرحها والوعى باقتدار حول العولمة وتداعياتها وعلاقاتنا بها وموقعنا منها والدور الواجب علينا لكى نشتبك مع تلك الظاهرة الطاغية والقادمة دون استئذان، ولعلكم مشوقون مثلى للحوار والنقاش.

د/ أحمد المهدي:

شكراً للأستاذ السيد ياسين على متابعته للقضايا الأساسية التى يثيرها فى مقالاته بالأهرام، وتابعها هذه الليلة فى الرابطة التى نعتز بالانتماء إليها. الدعوة الآن والحقائق التى توشك أن تكون مستقرة هى: **أننا فى حالة فوضى دولية، وكل فوضى تنتهى أخيراً حتى فى العلوم إلى درجة من التطبيق والتقنين واستخلاص النتائج، ونحن كناس فى العالم الثالث يجب أن نفكر لأنفسنا عن الطريق الثالث، لأن الحقائق ثبتت لدى الطرفين فى أن الاشتراكية - بالمضمون والتطبيقات التى نفذت بها فى الاتحاد السوفيتى وتوابعه - قد فشلت، وان الرأسمالية أيضاً قد فشلت، لذا فينبغى علينا أن نسعى جادين وأن نفكر فى الطريق الثالث، كيف يكون؟**

والشئ الجميل أن الأستاذ سيد ياسين أشار إلى أننا ينبغى ألا

نلجأ إلى عملية التوليف - نأخذ شئ من هنا وشئ من هناك - لكى لا نخرج بمثل الخبرات السابقة التى مررنا بها وثبت فشلها، إنما علينا أن نؤلف جديداً، أما عن قضية رفض للعولمة التى نجدها فى دعاوى ومقالات لأنها تخص الخصوصيات الثقافية والخصوصيات الدينية، انا فى تصورى أن هذا عبث كبير، هى حقائق واقعة، وأنا من المنتسبين إلى التيار الدينى، وعلينا أن نميز دائماً بين الدين وتصور الناس والفئات المختلفة للدين، تصورى أنا ليس هو الدين، ولا تصور أى مجموعة، الدين شئ أسمى، وكل واحد بيتصور، فلقد أعجبنى ما كتبه الدكتور/ محمد خاتمى رئيس إيران فى كتابه عن الدين والدولة وهو كلام حاسم وقاطع ينبغى أن يستفاد به فى ضرورة أننا يجب أن نميز بين الدين وبين التدين وبين تصورنا للدين، فالمسألة ليست هى الكلام، وأخونا (سيف) يعنى ينتطبق عليه وهذا تصوره، وهو ينقل القضية من موضوع إلى موضوع آخر، وهى مشكلتنا دائماً فى أننا لا نفرق بين الواقع المادى أو الواقع، الواقع المادى الذى ينعكس على مرايا عقولنا ويعبر عنه بكلام، مثلاً ده كلام غير الواقع، فالتصور غير الواقع، وينبغى أن يتحمل بعضنا بعضاً فى أننا نأخذ ونعطى فى الحوار الذى إشار إليه الأستاذ السيد ياسين.

ان القضية الغريبة التى أفكر فيها هى: (كيف أفكر عالمياً

وأنفذ محلياً؟!) كيف يا أخى؟ فإن الذى علمناه ونعلمه للناس أن التفكير يبدأ من الواقع الذى نعيشه، أنا فى قريتى - فى مرحلة من المراحل - كنت بأفكر وكل معلوماتى مستمدة من الواقع، ولما كبرت وجئت إلى القاهرة، كيف أفكر عالمياً؟، أنا بأفكر محلياً ثم أصعد إلى الأفكار المشتركة التى يمكن أن يُقال عنها إنها عالمية، إن إدراكى لا يمكن أن يكون عالمياً فى البداية، وكذلك الوعى بالعالم لأنه يبدأ من هنا ثم يتصاعد بعد ذلك، فالموضوع الذى يهم المشتغلين بالتربية والتعليم والتأكيد على قضية الوعى هو لماذا أنت تعى نفسك أولاً فى إطار السياق الذى تعيش فيه اجتماعياً وسياسياً وثقافياً، وأن تعى الآخرين، وأن تكون متقبلاً لهم والتقبل لا يعنى القبول، ممكن اختلف وأتعايش مع الناس.

كيف يمكن أن تتحول التربية فى عالمنا العربى إلى مشروع لترسيخ الوعى الصحيح السليم، وليس الوعى المزيف الذى يهدم أوضاعاً قائمة فيها كثير من مظاهر القهر والاستبداد والظلم؟، تلك رسالة مثل هذه الرابطة ورسالتنا نحن كمشتغلين بالتعليم.... شكراً لكم.

د/ أحمد يوسف:

أعتقد أن العولمة التى نتحدث عنها الآن هى سيناريو قديم

يمكن قد بدأ بأفكار يوتوبية عند كثير من المفكرين القدماء، الذين حاولوا أن يجيبوا على أسئلة مثل: كيف نصل إلى المجتمع العالمى والحكومة العالمية والانسان العالمى؟! فمثلاً (برتراند رسل) طرح فى كتابة النظرة العلمية مثل هذه الأسئلة، وكذلك فعل ماركس، ولكن ما يحدث الآن شئ مختلف، فنحن تحت سيطرة رأس المال العالمى، والعولمة طرحت من الرأسمالية العالمية، وأنا أريد أن أفكر الأستاذ (السيد ياسين) أن المسألة الاجتماعية بدأت مع ظهور نظريتى التوازن والصراع فى المشكلة التى بدأت تظهر بين العمال فى النظام الرأسمالى وبين الرأسماليين وأنا أرى أن ما يحدث الآن هو تدوير لهذه المشكلة، حيث سيكون هناك دول رأسمالية تمثل رأس المال ودول فقيرة تمثل بروليتاريا، وبالتالى سيحدث صراع طبقى ولكن فى شكل دولى وليس بين طبقات داخل المجتمع ولكن بين دول فى العالم.

وبخصوص الطريق الثالث أتساءل: هل هو استجابة لنظرية التوازن؟، وبالتالى سيكون هذا الطريق يمثل تطور آخر لحل هذه الاشكالية بين فقراء العالم واغنيائه، وبين الأقطار الفقيرة والاقطار الغنية، وهل يمكن أن نطور هذه المنظومة فى ظل نظام العولمة كما يحدث ويتشكل الآن؟ وهل هيئة الأمم المتحدة ستبقى كما هى بوضعها الحالى أم هناك تحول لابد أن يحدث لها؟ وهل الذوبان فى العولمة سينعش

الخصوصيات الثقافية أم سيقضى عليها؟، وما وضع العرب؟ - وهم يرددون عايزين نعمل - نحافظ والمسألة عندهم لا تقوم على دراسات حقيقية للاحتمالات التى تحدث، وهل القومية العربية قد تصبح نسق مهمل؟، وهل سيكون هناك تكفير وطنى وسياسى لمن سيخرج على النص وسيصبح خائناً وعميلاً...الخ؟

وشكراً

تعقيب الاستاذ السيد ياسين

لقد أثار أستاذنا (الدكتور المهدى) نقاطا بالغة الأهمية فى البحث عن الطريق الثالث، وأنا أقول: أنه من العلامات الايجابية أنه بعد سقوط الاتحاد السوفيتى بدأت عملية نقد ذاتى فى الفكر العربى المعاصر، وتوجد أدبيات عديدة تناقش ما بعد الماركسية وذلك فى مجلتين تصدران فى بيروت مجلة (النهج) ومجلة (الطريق)، وتوجد فى هاتين المجلتين دراسات طويلة حول: ماذا حدث؟ وهل الاشتراكية قابلة للتطبيق أم لا؟ ويوجد نقد ذاتى مهم جداً شارك فيه مفكرون مصريون مثل إسماعيل صبرى عبد الله - وتلك علامة إيجابية أيضاً فى أننا نبحث عن الطريق، والبحث عن الطريق معناه أن نبدأ بالنقد الذاتى كبداية.

لقد قلت قبل ذلك أن الإسلاميين عملوا جهدا مماثلا فى الكتاب الذى نشره (عبد الله النفيسى) عالم السياسة الكويتى

المعروف اسمه (الحركة الإسلامية: أوراق فى النقد الذاتى) وهو كتاب بالغ الأهمية، لأنه قد شارك فيه زعماء الجماعات الإسلامية مثل الترابى وغيره، وفى هذا الكتاب نقد ذاتى، يمكن التيار الذى لم يمارس النقد الذاتى بالقدر الكافى هو التيار الليبرالى وهذا شئ غريب!

ويُعد النقد الذاتى للبحث عن الطريق أمراً هاماً لنرى ما هو التقصير فى الأطروحات النظرية فى المقام الأول، حيث تكمن الخطورة فى أننا يوجد عندنا إكلشيه يقول: أن الماركسى التقليدى يرى أن العيب يوجد فى الممارسة وليس فى النظرية، وكأن النص هو نص مقدس، ويقولون: إن ستالين كان مجرما وسفاحا وهذه ليست الماركسية الحقيقية، والإسلاميون يقولون إن ما يمارس ليس من الإسلام الحقيقى، فالمسلمون هم الذين انحرفوا، نريد أن نعيد النظر فى هذه المقولة، وفكرة «الخطاب» The Discourse ألغت التفرقة المصطنعة بين النص والتطبيق، ومعنى ذلك أنك إذا أردت أن تعرف الخطاب الناصرى لا تقرأ بيان (٣٠ مارس) فقط أو فلسفة الثورة وإنما تقيم الناصرية نصاً وتطبيقاً، لأن من الممكن أن اكتشف ان هناك عيوباً فى النظرية وهذا ما قاله (التوسير) الفيلسوف الفرنسى الشهير عندما نقد نفسه نقداً ذاتياً، وكان قد عمل مشروعاً فكرياً حول إعادة تراث الماركسية للعودة للمنابع

الصافية للماركسية، وبعد خمس عشرة سنة مارس نقدا ذاتيا، وقال: لقد فشلت (قال ذلك فى روما فى مؤتمر مشهور) وأوضح السبب في فشله فى أنه كان يبحث عن جوهر خالص للنظرية، واكتشف أنه لا يوجد نظرية لها جوهر خالص... وهذا كلام مهم، وبالتالى كما نقول فى الخطاب الإسلامى - كما يقول أ. د. المهدى: الدين هو الدين، هذا صحيح، أريد أن أفرق بين النص الدينى وبين الفقه الإسلامى، فالفقه الإسلامى مفتوح لأنه إنتاج بشرى، وبالنسبة للشورى فمن الممكن أن أقول أن الشورى لا تصلح لعدم وجود نظام سياسى عن الشورى فى الإسلام، حيث لا توجد مؤسسات منصوص على بعضها، ولذلك لا تنفع، فالديمقراطية هى مؤسسات منصوص عليها، حيث توجد مسئوليات وسلطات ثلاث...الخ، وليس عيباً أن أقول إن نظرية الشورى لا تصلح عندى لأنها ضعيفة، لأن ما عندى هو إنتاج فقهى - إنتاج فقهاء - أستطيع أن أوجه النقد له كيفما أشاء.

وبخصوص إندهاش أ. د المهدى من شعار (فكر عالمياً ونفذ محلياً)، وهذا الشعار هو جوهر العولمة، بمعنى أن المسافات الآن اختفت كما اختفت المسافات بين القرية والمدينة، فقد اختفت المسافات بين مصر والصين وأمريكا... الخ والعالم، وبالتالى أصبحت هناك أشياء عالمية - ولا أستطيع تفتيت العالم، (أن أفكر

عالمياً وأنفذ محليا) تعنى أن أكيف هذه المعرفة الكونية مع ظروفى المحليـة، بعبـارة أخـرى لا أسـتطيع أن أنطلق من قـريتى الأن وأبنى لغاية ما أصل إلى البدائل، لقد انتهى هذا الموضوع، فالصحيح أن أبدأ من الكل وأشاهد كيف يفكر العالم فى الديمقراطية والتنمية والخصـخصـة، وعندمـا أطبق ينبـغى أن أراعى الاعـتبـارات المحليـة والإقليمية.

وفيـما يتعلق بحديث الدكتور/ أحمـد يوسف، فإنه قد تكلم عن حـاجات مـهـمـة مثل مسألة الصـراع والتوازن، وأنا أتصـور من خلال قراءاتى: أن المجتـمع الانسانى القـادم سنجد فيه ظواهر ليس لها سوابق، وبالتالى الأطر النظرية القديمة سقطت، أنا ساقول لك شيئاً سيدهشك كمـا أدهشنى أنا شخصياً لأن هناك مقولة «نهـاية العمل» فى المجتـمع الإنسـانى، أى نهاية العمل كنشاط انسانى، وتلك المقولة تناقش فى أبحاث متعمقة، وقد أشار إليها (د. رمزى زكى) فى بعض كتـاباته فى أن العـمل كنشـاط إنسـانى نتيـجـة التطور التكنولوجى قد يختـفى ويندثر، إذن ما هو شكل المجتـمع الانسانى، فسوف لا يكون هناك طبقات لا برجوازية ولا بروليتاريا، إنها مشكلة!

كمـا أشير إلى أن ٢٥ ٪ من العـاملين فى الشركـات فى أوروبا

يعملون من بيوتهم على الكمبيوتر، ومن المشكلات أيضاً وجود تطور تكنولوجي في اليابان حيث نجد أن (الروبوت) هى التى تشغل مصانع السيارات هناك وهى تعمل (٢٤) ساعة، إذن ليس هناك عمال ولا صراع طبقى! والمصنع فى اليابان ينتج سيارة كل (١٥) دقيقة. إذن التطور التكنولوجى سيؤدى إلى سقوط الأنساق والأطر النظرية القديمة، وهذا التطور سيخلق أشكالا جديدة. حتى فى الحياة الاجتماعية ستوجد مشاكل، حيث إن وجود ٢٥٪ من العمال يعملون وهم جالسون فى بيوتهم سيؤدى إلى مشكلات اجتماعية عديدة. مثل الاغتراب واليأس وممكن أيضا الانتحار، لا ينزلون من بيوتهم ويعملون بها، إنها كارثة، لأن الخروج إلى العمل فيه إنسانية فمعنى ذلك أن الإنسان سيفقد انسانيته، إذن يوجد كلام مهم عن صور جديدة من الحياة الانسانية والاجتماعية فى الموضوع كله.

د. شبل بدران: أحد الباحثين المبتدأين أرسل لنا يسأل مجموعة من الأسئلة وهى:

- **السؤال الأول:** كيف تكون العقوبات الدينية عقوبات تهديدية بدون تنفيذها؟ وهل العقوبات الدولية الآن تهديدية أم تنفيذية؟

- **السؤال الثانى**: هل المعايير الدولية مقننة؟ وهل لنا أن نشارك فى صياغتها؟ وهل ستطبقها الدول العظمى أم لا تلتزم بها كما فعلت الولايات المتحدة الأمريكية فى موقفها من العراق كما قلتم سيادتكم؟ .. وشكراً

د. شبل بدران: الدكتور أحمد يوسف: يسأل الأستاذ السيد ياسين عن رأيه فى أن (الأخ العقيد القذافى) بعد المؤتمر المشار اليه عن الطريق الثالث أعلن أن (تونى بلير) سرق فكرته وفلسفته فى كتابه «الأخضر» عن العالم الثالث.

تعقيب الأستاذ السيد ياسين:

الدكتور عصام لفت نظرى لموضوع لم يكن فى بالى هو موضوع الفضاء، وهو موضوع أساسى، وهو قال أن العولمة هى أساساً تعبير (الجغرافيا السياسية) (Geopolitic) وأنا مختلف معه، لأن العولمة نقيض ذلك على طول الخط لأن (جيوبولتيك) تقدس الحدود حسب التعريف الفنى، فحدود الدولة مقدسة فى الأساس، ويكون هناك أحساس بالخطر والعدوان من الجار، أما (الجغرافيا الاقتصادية) وهذا ما تعبر عنه العولمة الآن فتنفى هذا النموذج، ولن تعود للحدود الجغرافية قداستها، وأصبحت العولمة الاقتصادية والاتصالية عابرة للحدود وهذا جوهر الانتقال للعولمة.

أنا اختلف معك فى موضوع إن هيجل مازال قائماً وإن العولمة تأخذ البعد العنصرى، وأنا أقول بعد تأمل طويل: **أن العولمة هى نتاج أو ذروة من ذروات التطور للنظام الرأسمالى ولاشك فى ذلك، ولكنها عبر الزمان ستتجاوز ظروف نشأتها، وأنا أجرى تشبيها هنا مع الثورة الصناعية، فنقاد الثورة الصناعية فى البداية انتقدوا بشدة استغلال العمال (١٨) ساعة عمل، تشغيل العمال والنساء وتشغيل الأطفال، ولم يكن أحد يتصور فى هذه اللحظة أن الثورة الصناعية خير للإنسانية، فلقد ثبت تاريخياً أنها تجاوزت ظروف نشأتها وتصحح المسار.**

وإننى أرى أن العولمة ستأخذ نفس المسيرة، وستتجاوز ظروف نشأتها التاريخية وانفراد الولايات المتحدة الأمريكية مؤقتاً بالقوة العالمية، الصين صاعدة فى النظام الدولى، وهى تناور مع الولايات المتحدة الأمريكية ولكن لغاية ما تنهض، وستهبط القوة الأمريكية، وستصعد القوة الصينية، وستنشأ منظمة عالمية جديدة وميثاق جديد يعكس موازين القوى الحقيقية ويعطى للعالم الثالث حقه، وهذه أسميها مرحلة انتقال مؤقتة فى النظام الدولى.

وفيما يتعلق بالأخ العزيز الباحث المبتدئ وهو يتصل بسؤاله عن العقوبات الدينية هل هى تهديدية أم تنفيذية؟ فأقول له - وأنا رجل قانون أصلا - أن فى القانون ما يسمى (بنظرية الردع العام)

فوظيفة العقوبة فى المقام الأول الردع العام أن تروع أعضاء المجتمع من ارتكاب نفس الفعل، فمسألة الردع العام مسألة أساسية، أن تخوف الناس، وهذه أحد وظائف العقوبة التقليدية، والعقوبات الدينية تطبق بشروط، ولكن نقول إن الشروط الموجودة فى الحدود تكاد تكون شروط تعجيزية مما يؤكد كلامى، فالعقاب هنا يكون على العلانية وليس على الفعل، فكيف تطبق عقوبة حد الزنا إنها غير قابلة للتطبيق..الخ، وحتى فى التنفيذ.

ولقد أدهشنى كتاب قرأته يتكلم عن عقوبة الرجم لتنفيذ حد الزنا، و فيه بعض الاجتهادات تقول: لا يوجد طوب أو زلط للرجم وإنما حصى خفيف لا يؤذى الجسم، وتوجد دائرة حول الشخص وفيها فتحة معينة، وتقول توجيهات الرسول (صلى الله عليه وسلم) : إذا هرب الرجل فلا أحد يتعقبه، وهنا توجد فكرة تؤكد أن المسألة ليست بالصورة البشعة التى حاولت بعض النظم المستبدة أن تطبقها فى تنفيذ الحدود، وبالتالى يكون هدف العقوبة هو الردع العام وليس التنفيذ الفعلى بهذا الشكل.

وبخصوص العقوبات الدولية فهى الآن تنفيذية والأمثلة على ذلك حصار العراق والتبجح فى حصار العراق بإدعاء معاقبة النظام السياسى فى العراق، فاختلطت معاقبة النظام بمعاقبة الشعب، وهذه ليست لها

سابقة، فلا يوجد فى القانون الدولى ما يسمى بالحصار، فهل توجد عقوبات لسبع سنوات؟! إن هذا يُعد إجراماً.

وبالنسبة لتقنين المعايير الدولية، وهل هى ليست مقننة، أقول توجد معايير مقننة، يوجد قانون دولى عام مقنن، ولكن حق التدخل ليس مقننا كما ينبغى أن يقنن، فحق التدخل لأسباب إنسانية ممكن يكون مقنن نسبياً، أما حق التدخل لأسباب سياسية فليس مقنناً، فهل من حق المجتمع الدولى أن يتدخل فى مجتمع ويدعى أن نظامه ديكتاتورى ينبغى تغييره بالقوة؟ لا يوجد كلام مثل ذلك، فهذا الأمر يحتاج إلى تقنين. وهل يمكن أن نشارك فى صياغة تلك القوانين؟ نعم من حقنا المشاركة فى صياغتها من خلال حوار الحضارات الذى ينبغى أن ندخله ونقول مقترحاتنا بشأن تقنين حق التدخل، ولقد قال لى شخص فى إحدى الندوات: ما هو حوار الحضارات الذى تتكلم عنه؟ فحوار الحضارات يقتضى الندية والتكافؤ، وإننى أرى أن هذا الكلام ليس صحيحاً، ولو كان صحيحاً لما قام الحوار إطلاقاً، فمن المستحيل أن توجد ندية كاملة.

مرة كنتت أدرس موضوع فنيا جداً، وكان مطلوباً منى اعداد ورقة لتقديمها فى إحدى المؤتمرات عن ما يسمى (معاهدة حظر

التجارب النووية) فوجدت أن أستاذاً كندياً مشهوراً قد ألف كتاباً – وهو أستاذ قانون يشرح فيه المعاهدة، وذكر فيما يتعلق بعشرة مواد أساسية، وقال: إن وفد وزارة الخارجية المصرى هو الذى قام بصياغة المواد العشرة للمعاهدة فى الستينيات، وقد أدهشنى ذلك. فهذا الوفد ذهب للأمم المتحدة وهو مسلح بالدراسة والفهم والمفاوضة الدولية وقال إن المادة تكون كذا وكذا، وهذا مسجل، وهو دليل على أن الحوار لا يشترط فيه أن يكون قائماً بين أنداد، ونفس القصة يمكن أن تتكرر فى موضوع حق التدخل، و ذهبنا وكنا جاهزين ونمتلك الحجة فسيكون لنا دوراً فى الحوار، حيث يوجد حداً أدنى للعقلانية وحداً أقصى للتبجح، فعندما يجلس أساتذة قانون ليتناقشوا فى اتفاقية قانونية عالمية، فإنه توجد أولاً قواعد عامة فى جميع قوانين العالم ويوجد منهج مشترك مع اختلافات.

جاء مرة وفد يهودى لمصر، ودعانا السيد (عمرو موسى) وزير الخارجية المصرى لنجلس مع الوفد، وقال مستشار أمريكى كان موجوداً معنا أنه زار اسرائيل واكتشف أن نظام القانون الاسرائيلى هو أحسن نظام فى العالم وقال أيضاً – وهو يهودى – أنه زار المحاكم، فاستفزنى هذا الكلام فهاجمته وقلت له: عيب عليك يا رجل أن تكون رجل قانون وتقول هذا الكلام! هل توجد يا أخى محكمة قانونية فى العالم تأمر

بنسف بيت المواطن الفلسطيني المشتبه في أن أبنه أو أخوه شارك فيما يسمى بالإرهاب، وينسف بالبلدوزر؟ هل توجد محكمة في العالم تقر التعذيب كأحد وسائل استنطاق المتهم؟ اتحداك لو قلت لي إنه توجد محكمة في العالم حكمت بهذا الحكم من قبل، وأوضحت له إن هذا كلام فارغ وأنه رجل متحيز، ولم يستطيع المستشار الأمريكي اليهودي الرد.

فمع الحوار لابد أن نكون جاهزين في الموضوع ونشارك في الصياغة، وهذا هو التحدي، وبالتالي يتحقق نسق جديد لحكم النظام العالمي الجديد.

د / علي خليل:

هل نستطيع بالعقلية الذهنية العربية الموجودة الآن أن نلحق بالعولمة؟ وخاصة أن سيادتك قلت أن المفتاح الحقيق هو الحوار، هل نحن مستعدون للحوار بحيث ننسى أيديولوجيتنا ونكون موضوعيين؟ هذا أمر، والأمر الآخر: نعلم أن ممارسة النقد مهمة جداً فهل نحن فعلاً على استعداد لممارسة النقد وتكوين العقل النقدي؟ وكيف ننقد العولمة الآن؟ وخاصة إذا كانت العولمة ليس كلها خير وليس كلها شر وإنما لها إيجابيات ولها سلبيات، لكن القضية أن كل فكر جديد يحتاج منا إلى نقد لكي نستطيع أن

نمارس فعلاً الحوار، وبالتالى نستطيع أن نسهم فى العولمة، وخاصة أننا لدينا الامكانيات، وقد قلت أننا ندرس التراث، هذا التراث الرائع فيه الكثير، وهذا التراث الذى مارس النقد بعقلية نقدية، وقد رأينا الفقهاء ينقدون بعضهم بعضا.

الأمر الثالث يتصل بقضية أن الشورى لا تصلح لكى تمارس، وأنا أقول أن الشورى كمبدأ لم يقننه الفقهاء، وبالتالى لم توجد المؤسسات ولا الممارسات، أما الغرب فاستطاع أن يتكلم عن الديمقراطية وأن يصوغ الديمقراطية وأن يتكلم الفلاسفة فى هذا المجال، أما نحن فقد اقتصرنا على أن نقول (وأمرهم شورى بينهم) أما أن نقول بالمؤسسات ونقوم بممارسة التفكير فيما يتعلق بأمر الشورى فهذا لم يحدث.

وأستطيع أن أقول أن الدين بالفهم العام للدين إنما يستهدف صالح الانسانية كلها ولا يستهدف أن يعيش الانسان فى قوالب فكرية معينة، ولذا لا يتعارض الدين مع الانسانية فى شئ وكل ما يؤكد الانسانية ويدفع بها إلى أعلى هو الدين، لا أقول الدين الإسلامى فقط وإنما أى دين صحيح، الدين الخالص الذى تدين به سواء كان فكراً سليماً صحيحاً أو كان قواعد سماوية نزلت من السماء، هذا هو الدين بمعنى كلمة الدين، وليس الدين مجرد

نصوص تفهم كما شاء صاحبها، وليس الدين مجرد اعتقادات قد تكون فى بعض الأحيان باطلة، ونحن نعلم أن هناك كثير من المبادئ الدينية لنا باطلة التى نمارسها سواء فى ممارسات مجتمعاتنا، ولا نمارس الدين بالمعنى الخالص الذى نقصده بمعنى المفهوم المجرد للدين.

إننا إذا مارسنا الدين السليم فإن ذلك سيؤدى بنا أن نسهم فعلاً فى العولمة، وكيف نسهم؟ وكيف نستطيع أن نكسر ذلك الحاجز بين المثقفين الذين يقفون ضد الدين وبين أصحاب الدين ضد المبادئ الأخرى؟، كيف نستطيع أن نستخلص تلك المبادئ الانسانية التى تسهم فعلاً فى تقدم الانسان.

أما الأمر الأخير فيتعلق بموقفنا نحن كمثقفين فى أن العولمة تهدد فعلاً هويتنا التى تتسم بالتخلف والمرض والضعف، كيف نستطيع كمثقفين ونحن نتكلم كثيراً فى مؤتمرات وندوات وكتب، ثم حقيقة أقول أننا نتكلم هنا فى القاهرة أم الأقاليم فعلي حالها، القاهرة والأسكندرية من الممكن أن تكون على وعى ببعض الأفكار التى تمارس فى طريق العولمة، أما الأقاليم فعلا، أين الصعيد بكاملة؟ أين القري والنجوع والكفور؟ هل عملنا حسابهم؟ أليس هؤلاء داخلين فى العولمة؟

لا أقول إنها تأكيد للهوية فقط، ولن أقول أنها تغييب للهوية، فنحن نحتاج لهذا الفكر الذى يطرح نفسه، والمثقفين يجب أن يكون لهم دور فى هذا المجال، صحيح أن بعض الجامعات تقوم ببعض الأمر فى هذا، لكننا منعزلين فى قضية العولمة الفكرية غالباً .

د. طلعت عبد الحميد:

هناك عدة أمور فى هذا الموضوع، فالأمر الأول يتعلق بمسألة العقلانية فالمسألة تدار فى هذا العالم بالمصالح أكثر من العقلانية، والأمر الثانى يتصل بأن ما يحدث كتطور تاريخى للنظام الرأسمالى جعلنا نحن نعمل له تقنين، إتفاقية الجات أعطيناها نوع من التقنين للممارسات المهيمنة على مستوى العالم، وأنا هنا أتوقف خجلاً من موقفنا كدولة أن نوقع على اتفاقية ولسنا عارفين متى ستطبق علينا، فمنطقياً موجود فى نصوص الاتفاقية أنها تطبق بعد خمس سنوات على الدول النامية وتطبق بعد عشر سنوات على الدول الأقل نمواً، وكل الناس فى مصر من كبيرهم لصغيرهم عارف إنها ستطبق علينا بعد عشر سنوات، إنما نحن نصنف فى الأمم المتحدة أننا دولة نامية وليس أقل نمواً، يعنى المفروض تطبق علينا سنة (٢٠٠٠)، وهذه مسألة قانونية أرجو إن حضرتك تبحث

فيها، إن المفروض عندما نوافق أو لا نوافق أدرس الموضوع وأضغط إذا كنا نتكلم بمنطق العقلانية أو بمنطق المصالح مع الدول الكبار.

نجد أن الصين وفرنسا استثنينا من الاتفاقيات، وبالتالى فرضتا إرادتهما، فرنسا فى جزئية معينة، والصين ليس لها علاقة بالاتفاقيات، وفى النهاية يقال: إن حقوق الانسان مضطهدة ومهدرة فى الصين، ولا أحد يجرؤ أن يقرب لها لأنها قوية، إنما بلد مثل العراق ومثل ليبيا تنضرب لأنها دولة ضعيفة وفى النهاية عربية، والعرب فى النهاية الحلول عندهم إما قبول أو رفض للعولمة كواقع وليس كفكرة، ولابد أن يكون هناك فى النهاية على مستوى الواقع رفض لفظى أو شفهى.

إننى أخشي أن نكون قد أصبحنا ظاهرة لفظية أكثر من أن تكون حضارتنا حضارة أداء، فإن قضية توجد عولمة ونتكلم سياسياً واقتصادياً وأين دولتنا من هذا الكلام، فمثلاً عندما افتح التليفزيون هل الدولة متفهمة لما نقوله من كلام فى هذا الموضوع، الأستاذ (السيد ياسين) يكتب فى الأهرام وأنا شخصياً من حوالى ثلاث سنوات قرأت كتب للسيد ياسين يتكلم فيها عن العولمة، وعن سقوط كل البيرادايم الموجود، أنا لست فاهم هل بقية الناس

يعيشون فى كوكب آخر؟ والتليفزيون بتاعنا هو التليفزيون المهيمن ذو الرأى الواحد ذو الوجوه الواحدة، وكثرة التكرار، وإنما التكرار لترسيخ طبعاً مفاهيم معينة، وجوه معينة، وأفكار معينة، كما لو كانوا فى وادى آخر غير ما يحدث.

عندما نتكلم فى قطاع التعليم، نجد أن هذا القطاع يتكلم، توجد بنت خائفة تتكلم فى إحدى محاضراتى، ولما طلبت منها تقديم السبب فى ذلك، قالت: إننى أرى فى النظام التعليمى من الابتدائى حتى الجامعة لو كان يوجد استعمار فى مصر، فإنه لا يستطيع أن يفعل أكثر من الذى يعمل الآن، لأننا فتحنا المدارس والجامعات ليس من أجل التعليم، وإنما كأولياء أمور وكمسئولين وكمدرسين هدفنا فى النهاية هو الشهادة وليس العلم، فأنا كولى أمر أريد أن يحصل أبنى على الشهادة ولا يهم أن يتعلم. فلو كان يريد أن يتعلم فإن ذلك يتطلب أن يطلع المعلم ويفتح المراجع ويخرج خارج المنهج، وأنا كولى أمر سأقول له: أنا عايز إبنى ينجح أنا أريده أن يحصل على مجموع عالى، والمسئول كذلك. وإذا أراد المسئول أن يحدث تغييرات فسيواجه بالمناخ المتخلف وحتى لو ابتدأ يكون فى الجرائد فتشن عليه حملة فيستجيب لها بنسبة ١٨٠ درجة، يعنى نقول أصل التاريخ هو تاريخ وليس تاريخ شعوب ولذا فالكلام الموجود فى التاريخ ليس هو التاريخ.

وإذا تكلمنا عن المستقبل. فنجد أن رئيس الولايات المتحدة الأمريكية السابق (أيزنهاور) قال من حوالى (٣٠ - ٤٠ سنة) أنه توجد محنة فى الولايات المتحدة الأمريكية، وخرج وقال كلمته المشهورة: خط الدفاع الأول عند الولايات المتحدة الأمريكية مادتى الطبيعة والرياضيات، قال ذلك ونحن اليوم نتكلم عن حاجات وأمور أخرى ليس لها علاقة بالرياضيات أو الطبيعة.

فى النهاية أريد أن أقول أن دولتنا بمؤسساتها وبما فيها نحن عايشين فى كوكب آخر، وأقصى شئ نعمله ممكن نرفض العولمة أو نقبلها أو نحيى التراث، كل ذلك ونحن سلبيين طبعاً، وفى النهاية اللى بيعملوا العولمة (الولايات المتحدة الأمريكية) سيذهبون لجهنم. وشكراً

تعقيب الأستاذ / السيد ياسين:

بالنسبة لموضوع الشورى فهو موضوع يقبل النقاش، سيادتك بتقول: إن الفقهاء لم يقننوا ولم يعملوا مؤسسات، والحقيقة أنهم لم يعملوا لوجود استبداد أيامهم، يعنى بسرعة منذ العصر الأموى حدثت البيعة بالسيف، واستمر الاستبداد طوال الوقت، فالفقهاء خافوا يتكلموا، يعنى حينما ظهر السيف اختفى الاجتهاد، ممكن نجتهد فى الشوري، ولكن أنا عندى خبرة إنسانية جاهزة لماذا لا آخذها؟

أنا لا أعيد إختراع العجلة من جديد، عندى نظرية الفصل بين السلطات فلماذا لا آخذها ما دامت لا تتعارض مع الإسلام فى شئ؟ إنها نظرية جاهزة، توجد خبرات ليبرالية لماذا لا نتبناها؟ فإذا كانت توجد خبرة انسانية نمت فى مكان ما نأخذها، كما حدث للغربيين عندما أخذوا الفكر الاسلامى ولم ينتقدهم أحدهم فى ذلك الوقت، كلام سيادتك صحيح فيما يتعلق بالأقاليم والمدن، فأحد مشاكل مصر الكبرى ما نسميه بالانفصام الثقافى بين ثقافة النخبة وبين الثقافة الشعبية، وإننى أضرب مثالاً كلاسيكياً فى أنه لا توجد أية علاقة بين جمهور الأوبرا فى القاهرة وجمهور مولد السيد البدوى فى طنطا، فهذا شعب والثانى شعب آخر وهذا حقيقى.

وبخصوص ما قاله الدكتور طلعت فى أن المسألة عقلانية أم مصالح، فأقول هى الاثنين معاً، بمعنى لا يمكن أن يجتمع فقهاء قانون دولى ليعبروا عن مصالحهم بدون منطق وبدون منهج علمى، خذ مثلاً معاصراً: فقهاء القانون الدولى ظلوا يتناقشون فى قانون البحار منذ (١٥) سنة ويوجد إسهام مصرى فى هذا الشأن، وهم لا يعبرون عن مصالح فقط، ولكن يوجد منطق ومنهج فى القانون، وتوجد استحالة فى أن يخترع القانون الانجليزى أموراً من عنده تخالف القواعد القانونية المتبعة، ولا يمكن أن يخترع عالم

وأستاذ فى كلية العلوم حاجة من عنده، ويحاول أن يقنع بها عالم آخر لأنه توجد قواعد للمنهج العلمى متفق عليها إلى حد كبير كما توجد قواعد للمنهج القانونى.

كلامك يا دكتور طلعت ليس دقيقاً فى أننا لا نعرف متى ستطبق علينا (الجات) هذا غير صحيح، لأنه توجد معرفة دقيقة ووزارة الخارجية المصرية من أحسن الوزارات المصرية متابعة للتطورات العالمية، وفيها خبراء على أعلى مستوى دولى، فالدكتور محمد شاكر كان سفيرنا فى لندن واختير رئيساً لمؤتمر مراجعة معاهدة حظر التجارب النووية لأن موضوع رسالته للدكتوراه عن هذا المجال وتعتبر مرجعا عالميا فيه، ووزارة الخارجية ووزارة الاقتصاد عارفين متي ستطبق (الجات)؟ وماذا سنفعل؟ وهناك سياسات تتبع لمحاولة توفيق الأوضاع مع منظمة التجارة العالمية.

وبخصوص كلامك عن الصين،، فأقول لك إن الصين لم تستثنى من موضوع معاهدة التجارة العالمية، أما قضية حقوق الانسان فهى قضية أخري، فهى سياسة تفعلها الولايات المتحدة الأمريكية مع الصين، إنما فرنسا نجحت فى الاستثناء الثقافى فى هذا المجال، وصحيح ضغطت ونجحت، ونحن كعالم ثالث ضغطنا أيضاً، لكن المسألة انتهت، وأريد أن أقول: إن المعاهدة (الجات) ليست نتاج إملاء من القوى العظمى وكان ممكن تكون أسوأ من

كـده، فـقـد حـصلت ضـغـوط من العـالـم الثـالـث لمحـاولة تقليل الخسائر.

وفيما يتعلق بموضوع الهيمنة فليس كما تفهمه يا دكتور طلعت، فلو أخذنا موضوع الهيمنة فى كل شئ، إذن فلا فائدة من شئ، وسيادتك بتقول من يدير الانترنت؟ أقول لك: ليس هم، فالأنترنت قضية عجيبة جداً، يديرها المشتركون فيها، إنت ممكن تعمل موقع على الانترنت وتدعو لفكرتك، وممكن تضع رسالتك على الانترنت، وأنا قرأت رسائل ماجستير ودكتوراه على الانترنت، ويقول لك أحد الباحثين قبل (١٥) ديسمبر - إذا لم تتصرف وتأخذ ما تحتاج إليه من الرسالة وتستأذنى فى التصوير منها - فسوف لا تجد الرسالة على الشبكة، الحقيقة أنه لا يوجد مركز يدير الانترنت ولا توجد هيمنة، وإنما يوجد علم ومعرفة، وترفض وتقبل كما تريد، وفى النهاية إذا بحثت فى العولمة ستجد حوالى عشرين ألف موقع وأنت ترفض وتقبل، والانترنت يساهم فى ديمقراطية المعرفة، فأنا فى العالم الثالث كانت المراجع تمثل مشكلة كبرى، حيث لا توجد المراجع الكافية فى المكتبات، أما الآن فمتاح لى أن أعرف أى موضوع بكل وجهات نظره المختلفة المعارضين والمؤيدين، وهذه قضية مختلفة أما مسألة الهيمنة فقد

سبق أن أوضحنا أنه توجد الآن هيمنة أمريكية فى الأمم المتحدة ولكنها مؤقتة بالمعنى التاريخى للكلمة، وليس للأبد، وهذه مرحلة مؤقتة فى تاريخ العالم.

د. محمد الشافعي:

إننى أتساءل عن وجود جودة عالمية فى النظام العالمى الجديد، وعن شرعية النظم العربية فى الوطن العربى الآن، وأري أن مفهوم الثورة التقليدى يتقرر فى أن المسائل كلها فى الناس الموجودين صناع القرار على المستوى السياسى فهم وحدهم الفاهمين هذا الكلام أما غيرهم فلا يعرفون، مثلما حدث فى القرن الخامس عشر، أما الجزئية الثالثة فى الموضوع فهى أن هذا الموضوع سينتهى بدون مشاكل، وخصوصاً أن جماعات المصالح هى التى يوجد عندها الوسائل والامكانيات لخلق قانون وتقديم مبرراً بالنسبة للموضوع فى هذا الاطار.

وعن مقولة إن الأمم المتحدة سوف يتغير شكلها، فإننى أقول إن الولايات المتحدة الأمريكية لديها مقومات قد تنشط العولمة، وتحجز مكان لها فى مقصورة العالم الجديد بكل المقومات التى تمتلكها.

أما عن مشكلتنا فى العالم العربى والتى تهمنا تتحدد فى

السؤال التالي:

ما دور التربية العربية؟ فالمشكلة تكمن فى أننا نعرف أن التربية العربية كانت تربية قاسية جداً، ودخولنا فى العولمة يجعلنا نعيد مرة أخرى الصياغات والاستراتيجيات والآليات، كيف نربى أبنائنا لكى يستطيعون دخول الانترنت. وشكراً

د / إبراهيم خضير:

إن العولمة أو الكوكبة أو الكونية أو مصطلحات أخرى أرى أنها نكبة على الدول النامية، ومنها بالطبع جمهورية مصر العربية، وهذا ليس عيباً فى العولمة بقدر ما هو عيب فينا نحن، لأننا لم نستعد لهذا الفيضان العصرى بما فيه الكفاية، وهذا رأيى، ولكن يسعدنى أن أعرف رأى أستاذنا السيد ياسين فى: ما مدي استعدادنا نحن لمثل هذا الطوفان؟

والسؤال الثانى: هل لى أن أعرف ما الدافع وراء اهتمام سيادتكم الشديد بهذه القضية لدرجة أن معظم مقالاتكم فى الأهرام فى الفترة الأخيرة انحصرت فى تناول هذه القضية، والسؤال الثالث: من المستفيد الحقيقى من العولمة؟

د / كمال مغيث:

نحن أمام مقولتين نظريتين من العبث إضاعة الوقت فيهما لأنهما خطأ وخطر في نفس الوقت: **المقولة الأولى**: أننا ينبغي أن نتبنى العولمة كما هي باعتبارها قدراً مقدوراً، أما **المقولة الثانية**: أننا يجب أن نواجه العولمة بما لدينا من خصوصية سواء كانت خصوصية ثقافية أو دينية أو غيره، وعلي هذا الاساس أظن أنه بالبحث عن تفاعل جدلى بين الخصوصية وبين العولمة المفروضة هناك ثلاثة محاور رئيسية:

الأول: النظام السياسى، **المحور الثانى**: التنظيمات الرأسمالية، **والمحور الثالث**: الشعب.

وبالنسبة للمحور الأول: النظام السياسى فأنا أطن أن صحة النظام السياسى الداخلية واتخاذ القرار والقدرة على التجديد والتجدد وعلاقته بباقى القوي بالشعب عنصر حاكم، أما العنصر الثانى فهو علاقة هذا النظام الحاكم بالشعب وبالتنظيمات السياسية بالنسبة للرأسمالية، فأنا أظن أيضاً أن القدرة الذاتية والتقنية والمالية والانتاجية مسألة أساسية بالإضافة إلي الدور الثقافى والسياسى والاجتماعى لهذه التنظيمات. وبالنسبة للشعب: ينطبق عليهم هذا الكلام تنظيمات مدنية ونقابية وشعبية للأفراد والقدرات الذاتية لكل فرد على حدة فأنا أظن أنه من حصيلة التفاعلات بين المحاور الثلاثة بالمدخلات الستة فمن الممكن أن نصل إلى تفاعل

حقيقى، وفى هذه الحالة سيختفى على الأقل فكرة الإدعاء أننى استطيع أن أدافع عن الخصوصية أو أمثل الخصوصية أو أدافع عن العالمية وأمثل العالمية وهكذا... وشكراً.

الاستاذة/ فادية مغيث:

أعتقد أن العالم الآن لم يقدم ميثاقاً حقيقياً عندما يحتسب المبادرات النظرية الفردية على النظام الشيوعى الذى لم يطبق، يحتسبها عليه، لكنه يحتسب لصالح النظام الرأسمالى المبادرات النظرية والفلسفية التى لم تطبق، واعتقد أن هذا يحتاج لبعض المراجعة من المثقفين، ولكن ما يحتاج للتأمل حقيقة هو أن الغرب فى غمرة احتفاؤه بانهيار الاتحاد السوفيتى بيدفع نحو الانظمة السياسية الكبرى والعليا الاشتراكية، وهذا فى أوربا، وحتى فى الولايات المتحدة الأمريكية اكتشفوا الآن أخيراً وجود خمسة أحزاب شيوعية، وهذا يحتاج للتأمل، ويقودنا هذا إلى القول: إن هذا هو التطوير، وكيف طورت الرأسمالية نفسها، وما هى التفاصيل التى اعتمدت عليها؟ وإلى أى مدى؟، وهل هو المدى الاجتماعى أو المدى الاقتصادى.. الخ؟ أو الموضوعات المتصلة بحقوق الانسان والعدالة الاجتماعية.

لقد تكلمت سيادتك سابقاً فى أحد الكتب وسميت إن الوضع العربى أننا ندور فى الدائرة الجهنمية، فما هى فرص العرب وما هو المتاح لنا؟ حكومة أو صفوة، وإلى أى مدي ننتظر من هذه الفئات - الصفوة والشعب والحكومة - وما هو الأمل؟ وما هى الفرص المتاحة؟ فى ضوء ما أتوقع أنه سوف يكون هناك مخرج جديد، لأن الموجود الآن إننا نقيم فرضياتنا والعولمة..الخ فليس شرطاً أن تكون عولمة لكن هى ملامح، وأنا لا أنظر ولا أوافق على أى إسم مطلقاً ولكن هى ملامح متوفرة ومواصفات وفعاليات متوفرة، والتى على تراث المنظومة الثقافية الموروثة فالآن زاحف ومزحوف عليه، ظالم ومظلوم، هاضم ومهضوم، وهذا التراث الذى ورثناه من العولمة، أو كما ينطبع على طول الوجه الآخر للعولمة فى أذهان مثقفى العالم الثالث.

ولكننى أعتقد أن هناك فعاليات أو مُخرج ومُنتج ثقافى آخر على ضوء ما يحدث فى الغرب الآن: الأنظمة الاشتراكية، السياسية، مع التوليفة، كما توجد توليفة أخري أنا اعتقد إنها ستوجد فى ملمح سريع جداً جداً، وأنا ليست إمكانياتى فى أن أدخل فى التفاصيل، والذى يمكن أن تكون صدفة أن بعد شهر واحد من الدفع برئيس اشتراكى لألمانيا، نجد أن أكبر بنك ألمانى

اشتري بنك أمريكى، وهذا يتفق مع ما قلته سيادتكم فى أن الصين قادمة، وأن هناك فعاليات قادمة أخري وهكذا.

إذن ما فرصتنا نحن العرب فى ضوء ما يمكن أن يُستشرف من فعاليات ثقافية قد تخزل من جديد... وشكرا.

تعقيب الأستاذ الدكتور / حامد عمار

بداية لابد أن أرحب بصديقى العزيز الاستاذ السيد ياسين وأقول له دائماً أهلاً وسهلاً **فى الدار فى رابطة التربية الحديثة**، وسوف يظل هذا التقليد بأن نسعد بلقائه فى كل عام عملاً بأغنية الشيخ سيد درويش **(زورونا كل سنة مرة)**، ولابد لى أيضاً أن أشير إلى هذا الحديث، هذه الجولة المرجعية الثرية بالفكر التى تفضل بها أ. السيد ياسين فى عرضه لموضوع العولمة، والواقع أن أ. السيد ياسين أستاذ العولمة، إنها هى جزء من رؤية ثقافية عامة سواء كانت هذه الرؤية الثقافية محلية أو عربية أو عالمية، وليست قضية العولمة هى مجرد تفرغ وتخصص وتفرغ لهذا ، فإنها مقطع من مقاطع معالجاته، وله رؤي ثقافية خصبة بالنسبة لعالمنا العربى والإسلامى، الذى لاشك فيه أنه فى هذا العرض الشيق أكد باختصار: **أن قضية العولمة فيها فرص ومخاطر، وفيها المزايا والعيوب.**

وفى اعتقادى ينبغى أن تشغلنا مواجهة الفرص بقدر مواجهتنا

للمخاطر، ولا نقلل بطبيعة الحال من مواجهة المخاطر، إنما يبدو فى تفكيرنا فى معظم الأحوال إننا نتجه إلى عملية المخاطر، لكننا نغفل جانب الفرص، وكيف نستثمر الإمكانات المتاحة لكى نطور ثقافتنا وهويتنا وكياننا الاقتصادى.

وأهم خطر قادم - بطبيعة الحال - هو خطر (الجات)، واعتقد أن (الجات) يستحق منا التأمل فى تداعياته ومتطلباته، لأن عملية (الجات) والتوجهات الاقتصادية الموجودة حالياً تركز على عملية الصادرات الاقتصادية، والدولة والقطاع الخاص إلي غير ذلك معنيين بالتركيز على الصادرات ونمو حجم الصادرات والتجارة الخارجية، وفى نفس الوقت يظل هذا التركيز يغفل جانب الطلب المحلى على السوق المحلية المرتبطة بانتاج السلع والخدمات التى يتطلبها الوفاء بالاحتياجات الأساسية فى هذا المجتمع.

كما أعتقد أن فى الصورة الراهنة من قضايا التنمية ومشاغلنا الاقتصادية فيها قدر من التشتت وعدم التركيز فى المجالات المختلفة على الرغم من الوثيقة الجيدة صياغة وأملاً التى أصدرها مجلس الوزراء (مصر والقرن الحادى والعشرون)، أما الجانب الآخر فإن من أهم المشكلات التى تفضل بها الأستاذ السيد ياسين هى قضية الحوار مع المجتمع الدولى بأنماطه المختلفة: البحر الابيض المتوسط،

والدول السبعة... الخ، وأنا أعتقد أننا فى حاجة إلى حوار داخلى بين مختلف الفئات ذات الأيديولوجيات المختلفة، نحن فى حاجة إلى حوار بين الإسلاميين أنفسهم، لأن أخواننا المسلمين ونحن لنا توجهات فكرية، كذلك الليبراليين، الماركسيين، فمن الضرورى أن يحدث وفاق على الأقل فى داخل كل فئة من الفئات، ومن خلال هذا التوافق داخل الفئات المختلفة يمكن الوصول إلى وفاق وطنى معين، ووفاق قومى عربى بصور متعددة، من خلال هذه العلاقة، ولن يكون صور طبق الأصل لجميع الدول، إنما فى القضايا الأساسية التى نستطيع من خلالها - خلال هذه المواقف - أن ندخل فى حوار مع الثقافات الأخرى والحضارات الأخرى، حتى فى المسائل الفقهية يوجد نوع من التفكير.

وبخصوص القضايا المثارة عن العولمة والمعرفة الجديدة، فأعتقد أنه توجد توجهات نحوها، حتى فى التربية توجد مصطلحات نستخدمها الآن لم نكن نستخدمها من قبل على الإطلاق، ولم نكن نفكر فيها من قبل ، وبالتالى يوجد فى الفقه مثلاً كتابات (الدكتور سليم العوا) حيث له مجموعة من المقالات تزيد على الثلاثين مقالة فى مجلة أكتوبر بعنوان (نحو فقه جديد)، وهذا فى حد ذاته يعد محاولة لإعادة تفكير وتفسير وترجمة القضايا الفقهيه

القديمة لكى تواجه متطلبات الحياة المعاصرة للمسلمين ولغير المسلمين.

أما فيما يتعلق بما أشار إليه أ. السيد ياسين بأن الخصوصية فى بعض الحالات تستخدم لكى تتجاوز المعايير العالمية، فأنا أعتقد أن موضوع (المرأة) من الموضوعات الواضحة فى هذا، كون المرأة تعمل أو لا تعمل؟ ماذا تلبس؟ ماذا تعمل؟ حقوقها وواجباتها، قضية الاستنارة، الخصوصية بتاعتنا المرتبطة بهذا الموضوع، كما توجد قضايا كثيرة أثارهاأ. السيد ياسين، وهى قضايا جوهرية وأساسية.

إننى منبهر بشيئين، وأعتقد أنهما هامين، فأحيانا الانسان وهو يسمع حديث لا يتعلم فقط من مجرد مفهوم الحديث، بل يتعلم أيضاً المنهج والجهد والمثابرة التى توصل إليها الأستاذ أو الباحث إلى ما وصل إليه، وأعتقد أن أ. السيد ياسين أعطانا مثلاً حياً وقدوة سديدة لمعني البحث والاستقصاء والنبش عربى وإنجليزى وفرنسى، أنترنت، مغربى، شامى..الخ، هذه الإحاطة هى معيار الباحث الرصين المكافح، وبالتالى لا ينبغى الا يفوتنا هذا الدرس، وأخيراً أنا عندى عدة أبيات شعر أذكرها أحيانا فى موضوع العولمة:

(على المستبد أن يستبد ومن أولى واجباتنا أن نستعد)

وتوجد مقولة ثانية لماوتسى تونغ: (**ولنصنع من كل ما هو عالمى كل ما هو صينى**) **أما القول الثالث**: (**لا أستطيع أن أدلك علي الطريق وانما عليك أن تمشى فيه لكى تصنع هذا الطريق**).

وهذه مسألة الفعل: الفعل المرتبط بالقضايا الاقتصادية العالمية الخلقية، قيم فى التعليم، قيم فى البحث.. الخ، وعملية الممارسة بطبيعة الحال سيكون عندك تصور عام، عملية الممارسة والفعل هى التى تترجم كل ما لديك من فكر إلى واقع. واعتقد أن هذه المشكلة من مشكلات مثقفينا بصورة عامة، وتربوينا بصفة خاصة، إلى أى مدي وفق ما لدينا من أفكار ومقومات نطبق فى الحياة اليومية وفى المؤسسات التربوية؟

ومرة أخرى أقدم شكرى واعتزازى للأستاذ السيد ياسين وشكراً.

تعقيب الأستاذ / السيد ياسين:

بالنسبة لتساؤل: ماهو شرعية تواجد النظم العربية؟ فإن موضوع الشرعية موضوع معقد لأن الشرعية فى أحد تعريفاتها البسيطة معناها رضاء المحكومين عن نظام الحكم، وقياسها مسألة صعبة فى العالم العربى المعاصر، ولكن درجنا فى الستينيات مثلاً أن نعتبر النظم الملكية ليس لها شرعية، وإنما النظم الجمهورية لها شرعية أفضل، وكان ذلك تحت تأثير مناخ الثورة والانقلاب،

ولكن بعد أن نضجنا وبعدنا عن حماقات الشباب اكتشفنا أن بعض النظم الملكية لها شرعية تاريخية أكثر من بعض النظم الثورية المزعومة ، التى رفعت شعار الثورة ، الاشتراكية ، والوحدة . الخ . فعلى الأقل يوجد فى النظام الملكى مثلاً ترتيب لنظام ولاية العهد ، دستور ، أما النظام الجمهورى اللقيط الذى يضع أولياء عهد بدون دستور فابن الرئيس سيكون الرئيس ، إنه كلام غريب لا يوجد فيه شرف سياسى ، فالقضية الحقيقية أن موضوع الشرعية بين الحساسية والعاطفية ، فمثلاً توجد شرعية تاريخية للملك الحسن فى المغرب أسرة عمرها الآن ٥٠٠ سنة ، والناس تحترمه فى هذا ، وأنا كباحث سياسى أحترم هذه الشرعيات .

فموضوع شرعية النظم نسبى ، فهناك شرعية الاستبداد ، وشرعية القوة المسلحة ، وشرعية الانقلاب ، كما نشاهد أن الاستبداد هو السمة السائدة فى أغلب النظم العربية ، أما مفهوم الثورة ومستقبلها فهذا سؤال صعب ، لأن الثورة فيما يبدو متعلقة بالقرنين التاسع عشر والعشرين ، وقد يختلف نظام الثورة فى القرن الحادى والعشرين ، فكما قلنا أن التكنولوجيا ستؤثر فى شكل المجتمع الانسانى ، وعندما قال (ماركس) عبارته الشهيرة والتى لم يفهمها البعض جيداً : **أن الطبقة العمالية ثورية بطبيعتها ، فكثير من الناس فهموا أن هذا حكم أخلاقى وأن تلك الطبقة أفضل من**

غيرها، ولكن ليس هذا صحيحا، فمن خلال قراءة (ماركس) الدقيقة معناها: لأن العمال يتجمعون فى مكان واحد عكس الفلاحين، فاحتمالات أن يصعد الوعى لدي العمال أكبر، فثورية بطبيعتها معناها بحكم تجمعهم فى نضالهم، ولكن إذا اختفت البروليتاريا ماذا ستفعل ؟ فالآن يوجد كلام عن عمال المعرفة (Knowledge workers) ويوجد كلام عن مشكلة الولايات المتحدة الأمريكية فى الحقبة القادمة تنقص (عمال المعلومات) أصبحت هذه أزمة فى الولايات المتحدة الأمريكية.

أنا معك فى أن دور التربية العربية دور أساسى، والتنشئة الاجتماعية مسألة أساسية، إنما المشكلة الحقيقية كالآتى: ما هى القيم التى يتم تنشئتهم على أساسها؟ نحن فى مرحلة فوضى أخلاقية، فلا توجد مرجعيات للقيم، فهل الشطارة أن يكون معك مال كثير حتي لو جمعته بشكل غير مشروع؟ لقد استوردنا قيمة المادية من المجتمع الأمريكى، فمعيار النجاح معيار مادى، وكما تعلمنا أصبحت هذه القيمة هامة، ولكن يوجد اختلاف بمعني يوجد مقياس للإنتاجية، والمجتمع الأمريكى مجتمع منتج، كما نجد أن قيم التفكير العليا والقدوة مأخوذة من الخارج وليس الداخل، فمثلاً مسلسلات الأطفال الأمريكية أو غيرها – النينجا وغيرها، فالولد يتعلم الحاجات هذه، وأنت ليس عندك إنتاج ثقافى

يعادل هذا، فعندك مشكلة آخري: على اية قيم ستربى الطفل؟

بالنسبة للأخ العزيز الذى يتكلم فى أن العولمة نكبة على الدول العربية، وأن العيب فينا، فأقول: أن العولمة ظاهرة عالمية، ومفروض منك أن تتعامل معها بشكل إيجابى خلاق وهذه هى القضية، أما ماذا سنفعل فإنها قضية ثانية، سنعمل إحياء ثقافى أم لا، هل سنعمل تطوير ديمقراطى؟، هذه هى التحديات.

وبخصوص دوافع اهتمامى بموضوع العولمة فلأنها أصبحت الظاهرة السائدة فى العالم المعاصر، فشعرت أن مهمتى تأصيل تلك الظاهرة بشكل علمى، لأننى لاحظت وجود محاولات رفض وقبول بشكل سطحى، فالذى أحكيه الأن عن العولمة أتعلمه كل يوم، بمعني عندى بحث جاهز فى الموضوع، وكل يوم اتعلم الجديد فى الموضوع، وقد أراجع بعض أحكامى التى كتبتها من سنتين أو ثلاثة، وما أفعله هو أننى أقدمه للناس فى بحث مستمر، لأن العولمة أصبحت الظاهرة المحورية الأساسية.

وفيما يتصل بمن المستفيد الحقيقى من العولمة؟ فأقول: يجوز البلد المتحكمة ويجوز أن نستفيد نحن أيضاً كيف؟ إنت لازم ترفع مستواك - توجد عليك التزامات أن ترفع الجودة فى الانتاج، وكم الانتاج، لأنك ستنافس منافسة عالمية، والسوق مفتوح، فستهبط إن

كان مستواك لا يرقي لمستوى المنافسة، فسيكون عندك دافع إنك تحسن من نوعية المنتج، وهذه قضية أساسية قد تحفزك إلى التقدم وإلي التجويد.

الأخ الدكتور كمال يتكلم عن المحاور الثلاثة، كلامك صحيح جداً إن القدرة الذاتية التكنولوجية عامل هام، ولكن عندك مشاكل، فليس عندك سياسة بحث علمي فى مصر، بمعنى أننا نجد أن طاقات العلماء المصريين مهدرة لغياب تلك السياسة، وهذا ما أكده رئيس الجمهورية أكثر من مرة، ولا توجد سياسة تكنولوجية فى مصر تحكم اختيار التكنولوجيا واستخدامها وموائمة التكنولوجيا مع البيئة المحلية، فلا يوجد عندك شئ من هذا، فمسألة تسليم المفتاح أحسن حاجة، الرأسمالى يشترى المصنع كما هو ويأتى بالناس ليدربهم ويمشى مع السلامة، ولكن إذا تعطلت الآلات فسوف لا يستطيع أن يعمل (سيتوقف عن العمل) وهذه قضايا معقدة سبق الكلام عنها، فالمطلوب وسيادتك قلته: التفاعل الحقيقى مع العولمة.

الأستاذة فادية تقول أن المبادرات النظرية الرأسمالية لم تطبق، وأنا أقول: إن هذا ليس صحيحاً لأنها طبقت منذ زمن بعيد، فى ألمانيا (بسمارك) هو رائد التشريعات الاجتماعية فى العالم -

كيف؟ (بسمارك) عندما ووجه بثورة الشيوعيين على الرأسمالية كان عنده خيارات أن يوفق أوضاعه أو لا، فأصدر مجموعة من القوانين الاجتماعية التى كانت متقدمة جداً فى عصره، وبعض الدول الأوربية نفذتها بعد أربعين سنة، واستطاع بهذه التأمينات الاجتماعية المتقدمة أن يشق صف القوي العمالية، وقد رفضها بعض العمال بحجة أنها محاولة لإجهاض الثورة، والبعض الآخر قبلها واعتبرها فائدة يجب اكتسابها، فقال بسمارك: من لا يوافق على هذا الكلام ندخله السجن واعتقل المعارضين وحسم المسألة، فما الذى حدث فى الثورة المعاصرة؟ نشأ بعد الحرب العالمية الثانية ما يسمى بدولة الرفاهية وكان هذا استفادة من النقد الماركسى لتلافى الصراع الطبقى، فعملوا تأمينات اجتماعية غزيرة – فتأمينات البطالة فى انجلترا وفرنسا حاجة مذهلة.

الآن دولة الرفاهية فى أزمة وتوجد محاولات لإلغائها، فالذى حدث أنهم فى أربعين سنة استطاعوا أن يستفيدوا من النقد الماركسى لهم، واستطاعوا بذلك أن يتلافوا الثورة ضد الطبقة الرأسمالية، على المستوى النظرى كلام (رولز) يطبق الآن، وهو فيلسوف وكتب كتابه (A theory of Justic) وقال فيه: العدالة الاجتماعية مبدأ أساسى من مبادئ العدل، وقد طبق. كيف؟

انظروا إلي البرامج التى يدعو إليها (كلينتون) الآن، لقد عمل برنامج الرعاية الصحية ولو نجح فى تمريره سيقلب المجتمع الأمريكى، وسيعتبر اتجاها يساريا متطرفا بالنسبة للأمريكان، فهذا تطبيق لكلام (رولز) العدالة الاجتماعية.

أشكركم جميعاً وأرجو أن ألتقى بكم فى أحسن الأوضاع.

د. شبل بدران:

شكراً جزيلاً للأستاذ السيد ياسين الذى طاف بنا وحلق بنا فى فضاء العولمة المزدحم بالافكار والرؤى، ولاشك من الاستفادة الحقيقية من تلك الندوة في الحوار والتفاعل الانسانى الخلاق حول القضايا الخلافية، كما أنه ارسي وكرس لدينا مفهوم الباحث الجاد الدؤوب والساعى إلى المعرفة بوصفها معرفة بشرية نسبيه لا مطلقة، يمكن أن تطرح افكار ورؤي اليوم ثم يحدث تطوراً ما فى جانب من جوانب الحياة يجعلنا نعدل أو نطور من تلك المعارف التى كنا نتمسك بها، وهذه ليست دعوة للبراجماتية ولكنها دعوة بالاساس إلى اللياقة الفكرية والذهنية ودعوة فى اساسها نحو نسبية المعرفة وتبدلها الدائم بتبدل الايديولوجيات والمصالح.

إن ما دار حوله الحوار اليوم من قضية العولمة وتداعياتها، تستلزم منها كمشتغلين بالعلم التربوى أن نراجع أنفسنا ونعيد

التفكير في العديد من المفاهيم والمسلمات حول: التعلم، التعليم، المعرفة، المدرسة، المناهج الدراسية، المعلم ودوره وتكوينه، الغايات من التعليم والتعليم، المعارف التى يجب أن ننشغل بها ونشغل اطفالنا الهموم الوطنية التى يجب أن نعبىء الرأى العام بها، موقف المدرسة كجهاز دولة ايديولوجى يسير بالايديولوجيات فى ظل ما طرح من أفكار ومفاهيم ورؤى؟! هل هناك بدائل عن المدرسة «شبكة الأنترنت» هل المعلم سيختفى دوره ويهمش مستقبلا.

قضايا كثيرة ومتعددة تطل علينا وتداعب أفكارنا من خلال تلك الندوة الجامعة لقضايا العولمة، ولعل ذلك يعد أحد أهم المكاسب من فكرة الحوار والتحاور.. شكراً للاستاذ السيد ياسين، وشكراً لكم.

هذا الكتاب

سيظل عام ١٩٨٩ عاما
حاسما فى تاريخ البشرية، ليس فقط
لأنه تم فيه تفكيك الاتحاد السوفيتى وتحلل
منظومة البلدان الاشتراكية، ولكن للتداعيات
الدراماتيكية التى حدثت فى أعقاب انهيار الاتحاد السوفيتى،
حيث تبدلت مفاهيم الصراع المحلى والدولى، واستأسد النظام
الرأسمالى العالمى بقيادة الولايات المتحدة الأمريكية على العالم،
وأصبحت أمة شمولية رأسمالية جديدة، سيطرت على العالم
ومنظماته وهيئاته ، وأخذت توجه كل آليات الصراع الدولى لصالح
الولايات المتحدة الأمريكية.
وترتب على ذلك ظهور العديد من المفاهيم والمقولات السياسية
والفكرية والأيدلوجية حول نهاية التاريخ بزوال الاتحاد السوفيتى
ونجاح النموذج الرأسمالى للأبد. حيث لم يعد أمام بلدان الجنوب
إلا الانصياع لكافة شروط النظام الرأسمالى العالمى والهيمنة
الأمريكية على العالم، وتكرس ذلك بتداعيات حرب الخليج
الثانية والموقف الدولى والمحلى من العراق، وما حدث
فى البوسنة والهرسك وتشيكوسلوفاكيا والصراع
العربى الإسرائيلى.

ميريت